اليه

استهار رءوس الاموال
الاجنبية بمصر

332.6:B35bA

البيه ، عبد المنعم.

بحث في استثمار رؤوس الاموال الاجنبية

332.6
B35bA
AP 30 56
FEB 7 '63
7 Feb 64
17 Apr 64
29 Mar 67

مجلد
صالح الذكر
بيروت - المزرعة

332.6
B35bA
C.1

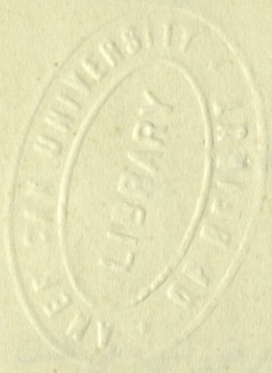

بحث

فى استثمار رءوس الأموال الأجنبية بمصر

تأليف

الدكتور عبد المنعم البيه

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة — جامعة القاهرة

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٥٣

UNIVERSITY OF TEXAS
LIBRARY

استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى مصر

للدكتور عبد المنعم البيه

أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة — جامعة القاهرة

مقدمة :

لا تزال فكرة استثمار رءوس الأموال الأجنبية بمصر تتعرض لشىء من الشك أو الخوف الذى يساور نفوس بعض رجال الاقتصاد المصريين ، حتى فى الوقت الحاضر ، مع أن السماح للمال الأجنبي بأن يدخل البلد ، هو أحد السبل الهامة نحو نهضة مصر الاقتصادية ، لما يبثه ذلك المال من نشاط فى اقتصادياتنا ، فيزداد دخلنا الأهلى وبالتالى يرتفع مستوى معيشتنا .

وقد كان من الضروري أن نبين مدى ما يصل إليه مستوى المعيشة من تدهور ، لنثبت حاجتنا إلى المال الأجنبى . وكان لزاما علينا أن نظهر الفكرة الاقتصادية التى ينطوى عليها استثمار المال الأجنبي فى البلاد المتخلفة ، وطرق الاقتراض الحديثة وأنواع القروض وأغراضها ، وكلها أمور تختلف اختلافاً تاماً عن قروض الخديوى اسماعيل وظروفها والدوافع التى دفعته إليها ، حتى غرق فى الاستدانة من الخارج وأغرق مصر معه وكبلها بقيود سياسية واقتصادية .

ولكى نبين خصائص الاقتصاد المصرى ومدى تدهوره والحاجة الملحة لتنميته وبث النشاط فيه ، قارناه باقتصاديات بعض البلاد الأخرى ، إذ بالمقارنة نستطيع أن نصل إلى حالة أو طريقة من طرق القياس ، ولذا قسمنا هذا البحث إلى الأقسام الأربعة الآتية :

أولا — مدى ما وصلت إليه الحالة الاقتصادية فى مصر من تدهور ومقارنتها بأحوال بعض البلاد الأخرى .

ثانيا — مدى كفاية رءوس الأموال الموجودة فى مصر لانعاش الاقتصاد المصرى .

ثالثا — دراسة بعض المشروعات المصرية المزمع القيام بها لانعاش الاقتصاد القومى ، وحاجة تلك المشروعات إلى المال الوفير .

رابعا — تطبيق البراهين الاقتصادية المستقاة من النظريات الاقتصادية الحديثة — والتى تهدف إلى ضرورة استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى البلاد المتخلفة — على مصر لرفع مستوى المعيشة فيها .

أولا — حالتنا الاقتصادية ومدى تدهورها

(ا) السكان :

فلنلق نظرة فاحصة إلى الأرقام الخاصة بكثافة السكان فى مصر ، ولنقارنها ببعض البلاد الزراعية أو الصناعية أو الزراعية والصناعية معاً ، حتى نتبين من الجدول الآتى متوسط عدد الأفراد فى الكيلومتر المربع من المساحة التى تستفيد البلد منها بالفعل (باستبعاد الصحارى والجبال والاراضى غير المعمورة)[1] .

جدول رقم (١)

البلد	مزارع ومراع فقط	مزارع ومراع وغابات
مصر	٨٣٥	٨٣٥
هولندا	٤١٥	٣٨٥
بلجيكا	٤٧٥	٣٧٠
اليابان	١٢٥٠	٢٦٥
بريطانيا	٢٥٥	١٤٠
ألمانيا	٣٣٥	٢٢٠
الهند	٢٢٥	١٨٥
إيطاليا	٢٢٠	١٧٠
سويسرا	٢١٥	١٥٠
الدانمارك	١١٥	١١٠
فرنسا	١٢٥	٩٥
الولايات المتحدة .	٣٥	٢٠

(١) انظر ص ٧ من بحث Professeur Henri Meunier عن «مشكلة تنمية الاقتصاد القومى» تعريب الأستاذ مريت غالى — فبراير ١٩٥٣

ويتضح من هذا الجدول أن ليست هناك بلد من البلاد المذكورة تبز مصر فى كثافة السكان وخطورة أمرهم إلا اليابان ، وحتى هذه فانها تسبق مصر إذا أخذنا فى الحسبان المزارع والمراعى فقط . ولما كانت مصر تعتمد على الزراعة كصناعة أساسية ، ولما كانت الصناعة لا تزال فى دورها الأول ودخلها لمصر قليل ، فان النتائج التى ترتبت على زيادة عدد السكان ، أصبحت من الخطورة بمكان ، إذ يتنافس الأفراد للحصول على العمل ، ويدعو ذلك إلى انخفاض أجورهم وانخفاض قوتهم الشرائية وانخفاض مستوى معيشتهم ، وتصبح قدرتهم على الادخار بغية الاستثمار ، قدرة ضئيلة ضعيفة ، يتحتم ازاءها توظيف رءوس أموال أجنبية تعمل على إيجاد معدات وأدوات جديدة للانتاج ، حتى يزداد الطلب على العمال ، فترتفع أجورهم ويزداد دخلهم وبالتالى تزداد قوتهم الشرائية ويزداد الدخل القومى فى النهاية .

ولكن السكان فى مصر يتزايدون باستمرار فى كل عام ، ونسبة الزيادة هى أيضاً فى ارتفاع مستمر ، وعلى الأخص بعد سنة ١٩٢٧ ، فى حين أن الأراضى المزروعة لم تزد بنفس النسبة أو حتى بما يقارب نسبة زيادة السكان . وإذا قيل إن المساحة المحصولية قد زادت اليوم عما كانت عليه فى سنة ١٩٠٧ مثلا ، نظراً لتعدد المحاصيل ، فان هذه الزيادة تعتبر زيادة صغيرة جداً ، إذا قيست بما طرأ على عدد السكان من تضخم . والجدول الآتى يوضح لنا هذه الحقائق[1] :

جدول رقم (٢)

السنة	عدد السكان	الزيادة السنوية	الأراضى المزروعة		المساحة المحصولية	
			بآلاف الأفدنة	نصيب الفرد بالفدان	بآلاف الأفدنة	نصيب الفرد بالفدان
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥		—	—	—	—
١٩٠٧	١١,١٨٩,٩٧٨	١,٤٢	٥,٤٠٠	٤٨ر	٧,٦٦٢	٦٨ر
١٩١٧	١٢,٧١٨,٢٥٥	١,٣١	٥,٣١٩	٤٠ر	٧,٦٨٦	٦٠ر
١٩٢٧	١٤,١٧٧,٨٦٤	١,٠٩	٥,٥٤٤	٣٩ر	٨,٦٦١	٦٢ر
١٩٣٧	١٥,٩٢٠,٦٩٤	١,١٦	٥,٢٨١	٣٣ر	٨,٣٠٧	٥٢ر
١٩٤٧	١٨,٩٦٦,٧٦٧	١,٨١	٥,٧٦١	٣٠ر	٩,١٦٦	٤٨ر

(١) انظر Demographic year Book لسنة ١٩٥٢ لهيئة الأمم المتحدة ص ١٠٣ وكذلك الاحصاء السنوى للجيب ١٩٥١ جدول (١) .

ملاحظة : لا تزال زيادة السكان فى اطراد ويتبين ذلك من تقديرات منتصف العام التى جاءت بصفحة ٨٩ من كتاب هيئة الأمم السابق ذكره كما يلى : (١٩٤٩) ١٩,٨٨٨,٠٠٠ نسمة ، (١٩٥٠) ٢٠,٤٣٩,٠٠٠ نسمة ، (١٩٥١) ٢٠,٧٢٩,٠٠٠ نسمة .

فكأن السكان قد زادوا من ١١,١٨٩,٩٧٨ فى سنة ١٩٠٧ فأصبحوا ١٨,٩٦٦,٧٦٧ فى سنة ١٩٤٧ أى بزيادة قدرها ٧٠ ٪ تقريباً ، فى حين أن المحاصيل الزراعية لم تزد عن حوالى ٦ ٪ ولذا رأينا أن نصيب الفرد بالفدان تناقص . أما المساحة المحصولية فقد زادت فى نفس المدة بمقدار ١٩,٥ ٪ تقريباً وهى زيادة صغيرة إذا قورنت بزيادة عدد السكان (أى ٧٠ ٪ تقريباً) ولذا رأينا أن نصيب الفرد بالفدان من المساحة المحصولية قد تناقص هو الآخر .

(ب) هبوط الانتاجية الزراعية :

لما كانت الزراعة هى المورد الرئيسى للاقتصاد المصرى ، فان زيادة الرقعة المزروعة والمساحة المحصولية بنسبة صغيرة — إذا قورنت بنسبة زيادة السكان — يدعونا إلى استنتاج ظاهرتين هامتين : أولهما ان مشكلة السكان يجب أن تلقى العناية اللائقة بها من رجال السياسة والحكم كما وجدت من رجال الاقتصاد ، وذلك للاسراع فى إيجاد العلاج الناجع أو التنظيم الدقيق لتلك المشكلة بعد أن استفحل أمرها إلى هذا الحد [١] . والظاهرة الثانية أننا كنا نسير فى الماضى من حيث مسألة السكان وموارد الثروة دون برامج أو أهداف ، فسيرتنا الظروف كما أرادت ، ولو شئنا لخلقنا الاقتصاد الذى يلائمنا وسيرناه كما نريد ، أى أننا تركنا مسائل السكان والأراضى والمحاصيل للامور الطبيعية ، فزاد عدد السكان لزيادة الخصوبة عند الأفراد ، دون أن نعمل على زيادة نشاط الأفراد وزيادة مقدرتهم الانتاجية .

وليس أدل على أننا لا نزال نترك الأمور تسير كما تريدها الطبيعة ، من أن المواليد يتزايدون بدرجة كبيرة فى كل عام ، فى الوقت الذى بدأت فيه الوفيات فى التناقص ، ولكن بدرجة صغيرة ، وذلك بالنسبة لما يبذل من عناية صحية لا تزال فى دورها الأول . والجدول الآتى [٢] يوضح عدد المواليد وعدد الوفيات فى كل ألف من الأشخاص بمصر .

---

(١) أنظر التوصيات الخاصة بتحديد النسل . . الخ للمؤتمر العالمى للأطباء والعلماء والباحثين الذى انعقد بالاسكندرية فى أوائل سبتمبر ١٩٥٣

(٢) أنظر D. Y. B. السالف ذكره ص ص ٢١٧ و ٢٥٧

جدول رقم (٣)

	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
المواليد . . .	٧٢٢,١٦٦	٧٨٧,٥٠٢	٧٧٤,١٥٢	٨٣٤,٥٥٧	٨٣٢,٧٢٨	٨٣١,٣١٠
الوفيات . . .	٤٧٢,٢٣٤	٥١٢,٠٠٣	٤٦٩,٣٨٢	٤٠٨,٥٧٧	٣٩٧,٩٧٦	٤١٠,٥٢٤

وقد ذكرنا أن المقارنة نوع من أنواع القياس وطريقة نتفهم بها مبلغ ما وصلنا اليه من نجاح أو فشل ، ولذا يجدر بنا الآن أن نقارن بين معدلات الوفيات لكل ١٠٠٠ من الأفراد فى كل الأعمار بمصر وبعض البلاد الأخرى كما يتبين ذلك من الجدول الآتى [١] :

(جدول رقم ٤)

السنة		مصر	كندا	ايطاليا	بلجيكا	فنلندا	هولندا	السويد	انجلترا	استراليا
١٩٣٧	الجنسين	٢٧,٣	١٠,٣	١١,٣	١٣,٢	١٢,٨	٨,٨	١٢,٠	١٢,٤	٩,٤
	الذكور	٢٩,٥	١٠,٩	١٢,٥	١٤,٠	١٣,٦	٨,٩	١١,٩	١٣,٢	١٠,٥
	للأناث	٢٥,٠	٩,٧	١٠,٠	١٢,٤	١٢,١	٨,٧	١٢,١	١١,٧	٨,٤
١٩٤٧	الجنسين	٢١,٥	٩,٤	١٠,١	١٣,٣	٩,٧	١١,٩	٨,١	١٠,٨	١٢,٠
	الذكور	٢٣,٥	١٠,٤	١١,٥	١٤,٥	٩,٨	١٣,٤	٨,٤	١٠,٨	١٢,٩
	للأناث	١٩,٦	٨,٣	٨,٧	١٢,٢	٩,٥	١٠,٦	٧,٧	١٠,٨	١١,٢

ويتضح من هذه الأرقام أن مصر إذا قورنت بالدول التسعة الأخرى السالفة الذكر ، لرأينا الفرق الشاسع بين معدل الوفيات فى بلادنا ومعدل الوفيات فى البلاد الأخرى التى سبقتنا فى الحضارة والرقى [٢] فهو للجنسين فى مصر مثلا ٢٧,٣ فى حين

(١) المرجع السابق ص ص ٢٧٤ — ٣٠٨

(٢) ذكر الاستاذ F. L. Allen. فى مؤلفه عن أمريكا « The Big Change » فى الفصل الرابع عشر (ترجمه الى العربية صاحب هذا البحث وراجعه وقدم له الاستاذ حسين كامل سليم) عام ١٩٥٣ « أن نسبة الوفيات الناشئة عن الانفلونزا ومرض ذات الرئة بالولايات المتحدة كانت ١٨١,٥ فى الـ ١٠٠,٠٠٠ من السكان وهبطت الى ٣٨,٧ سنة ١٩٤٨ ووفيات السل من ٢٠١,٩ إلى ٣٠ والتيفويد والباراتيفويد من ٣٦ الى ٢ والدفتريا من ٤٣,٣ الى ٤, والحمى القرمزية من ١١,٤ الى ١,٠ ».

أنه في استراليا التى تعتمد إلى حد كبير على الزراعة ، لا يزيد عن ٩,٤ ، وقل مثل ذلك عن البلاد الأخرى . ونستنتج من هذا أن الحالة الصحية فى مصر ، تتطلب تحسيناً سريعاً ، حتى لا تظل الطبقات الفقيرة تحصل على أغذية ناقصة من العناصر الضرورية ، وحتى لا تظل الأمراض متفشية قاتلة للمقدرة على العمل وعلى الانتاج .

ونحن نلتقى بنتائج عكسية إذا قارنا معدل المواليد فى مصر ومعدل المواليد فى بعض البلاد الأجنبية عام ١٩٤٩ [١] لكل ١٠٠٠ من الأفراد .

جدول رقم (٥)

مصر	كندا	الولايات المتحدة	بلجيكا	دانمارك	فنلندا	هولندا	السويد	انجلترا	استراليا	نيوزيلندا	يوغوسلافيا	الهند	سوريا
٤١٫٨	٢٧,١	٢٤,٠	١٧,٢	١٨,٩	٢٦,١	٢٣,٧	١٧,٤	١٧,٠	٢٢,٩	٢٤,٩	٣٠,٠	٢٦,٤	٢٤,٢

ويتضح لنا أن بلاداً مثل الهند وسوريا ويوغوسلافيا لا تستطيع حتى اليوم أن تنافس مصر فى المقدرة على الخصوبة وزيادة التناسل ، وربما استحب هذا الأمر لو كنا نشكو من مجاعة سكانية وزيادة انتاجية ، ولكن الأمر على عكس ذلك تماما حيث زاد السكان فى الماضى ويهددون بالزيادة فى المستقبل ، ثم قلت الموارد الانتاجية فى الأعوام الماضية ، ولا تزال أمام خطر زيادة السكان كما أوضحنا فيما سبق ، مع بقاء الموارد على ما هى عليه ، أو زيادتها زيادة ضئيلة لا تتناسب مطلقا مع زيادة السكان .

ونستنتج من هذا كله ، أن عدد المواليد فى تزايد وأن عدد الوفيات فى تناقص ، وأن زيادة الأفراد فى كل عام لم تتناسب بأى شكل مع المساحة المزروعة ، حتى أصبحنا أمام نتيجتين هامتين :

الأولى : خاصة بنقص نصيب الفرد بالفدان كما أوضحنا فى جدول رقم ٢

والثانية : نتيجة للاولى ، إذ نظراً لتزايد السكان المستمر وقلة المساحة المزروعة ، اضطر الافراد إلى إجهاد الأرض دون اتباع القواعد العلمية الحديثة من حيث

(١) آنظر D. Y. B. ص ص ٢٢٤ — ٣٣١

التسميد الكافى وغير ذلك ، مما انتهى بتناقص انتاجية الفدان على ممر السنين . كما يتضح ذلك من الجدولين الآتيين :

جملة استهلاك الأسمدة الكيماوية بالكيلو جرام [1]

جدول رقم (٦)

البلد	متوسط الاستهلاك لكل فرد من السكان	متوسط الاستهلاك للفدان الواحد
مصر	٥٫٨	١٩٫٩
اليابان	٩٫٧	٥٦٫٠
ايطاليا	١٠٫٣	١٢٫٩
سويسرا	١١٫٣	٤٥٫٤
بريطانيا	١٦٫٢	٤٦٫٧
فرنسا	٢٦٫٣	٢١٫٧
الولايات المتحدة . . .	٢٨٫٣	١٠٫٨
المانيا الغربية	٣٣٫١	٧٣٫٥
بلجيكا	٣٣٫٣	١٢٠٫٢
هولندا	٤٤٫٨	١٧٢٫٦
الدانمارك	٥٧٫٥	٣١٫٨
نيوزيلندا	٨٢٫٥	١٦٠٫٦

فكأن مصر تستهلك من الأسمدة قدراً أقل بكثير من معظم البلاد الأخرى ، بل أقل من البلاد التى تعتمد إلى حد كبير على الزراعة مثل نيوزلندا والدانمارك .

والجدول الآتى [2] يبين مدى تناقص انتاجية الفدان فى سنة ١٩٥١ بالمقارنة بعام ١٩٣٩ تصديقاً للنتيجة الثانية التى أشرنا اليها .

---

(١) أنظر بحث الأستاذ هنرى مونييه المشار اليه ص ٣٩

(٢) انظر الاحصاء السنوى للجيب سنة ١٩٣٩ ص ص ١٠٨ — ١٢١ وكذلك لسنة ١٩٥٢ ص ص ١٢٢ — ١٢٥

جدول رقم (٧)

المحصول	الوحدة	الانتاج		متوسط محصول الفدان	
		١٩٣٩	١٩٥١	١٩٣٩	١٩٥١
القطن . .	بالقنطار	٨,٧٦٠,٠٠٠	٨,٠٧٥,٦٦٩	٥,٣٩	٤,٠٨
القمح . .	بالاردب	٨,٨٩٢,٢٦٧	٨,٠٦٠,١٨١	٦,١٥	٥,٣٩
الذرة الشامى	»	١٠,٨٨١,٠٠٠	١٠,١٥١,٣٤٥	٧,٠٣	٦,١٣
الذرة الرفيعة	»	٣,٨١٨,٠٠٠	٣,٦٩٣,٦٤٤	٩,٢٦	٨,٧٣
الشعير . .	»	١,٩٨٤,٧٠٤	٨٢٩,٦٤٣	٧,٥٥	٧,٠٢
الأرز . .	بالضربية	٩٥٠,٠٠٠	٢,٠٦٧,٨٨٤	١,٧٣٧	١,٣٥
الفول . .	بالاردب	١,٩٧٤,٠٣٩	١,٤٩٤,٦٣٦	٥,١٣	٤,٦٨
الحلبة . .	»	٣١٩,٩١٠	٢٠٣,١٦١	٣,٨٤	٣,٨٣
البصل . .	بالقنطار	١,٩٩٧,٣٨٧	٥,٢٢٦,٣٥٥	٥٧,٠٠	١٤٢,٠٠
العدس . .	بالاردب	٣٩١,٩١٥	٢٩٢,٩٧٧	٤,٨٤	٣,٨٩
الفول السودانى	»	٢٢١,٠٠٠	٢٤٩,٧٥٦	٩,٣٢	١٠,٠٧
قصب السكر	بالقنطار	٥١,٢٢٠,١٤٦	٦٢,٥٣٣,٥٣٤	٧٥,١٠	٧٢,٧٠

ويلاحظ أن جميع المحاصيل — فيما عدا البصل والفول السودانى — قد تناقص متوسط انتاج الفدان لها منذ عام ١٩٣٩ ، بل إن التناقص كان كبيراً وواضحاً فى بعض المحاصيل الهامة التى تعتمد عليها مصر ، إما فى تجارتها الخارجية كالقطن ، وإما فى تغذية أبنائها كالقمح والذرة والأرز .

ونتيجة هذا كله ، أن السكان يزدادون زيادة خطيرة ، بينما تهبط الانتاجية الزراعية ، مما أدى تناقص دخول الأفراد — كما سنبين ذلك فيما بعد — وبالتالي إلى ركود الاقتصاد القومى . ولا نعرف علاجا لهذه الحالة الزراعية ، إلا استصلاح الأراضى وزيادة رقعة المساحة المنزرعة ، وهذا يتطلب العدد والآلات والعمل مما يحتاج إلى رءوس الأموال .

(ج) الصناعة :

وليست أحوالنا فى الصناعة بأحسن منها فى الزراعة ، إذ يلاحظ أن النشاط غير الزراعى لا يزال فى بدايته ، ولا تزال كفايته الانتاجية ضعيفة ، إذا قورنت

بالكفاية الانتاجية فى البلاد الصناعية المتقدمة ، فنحن لم نلج باب الصناعات الثقيلة بعد ، والعدد الموجود من الصناعات المتوسطة قليل ، وأغلب اعتمادنا على الصناعات الخفيفة .

والجدول الآتى يبين عدد المصانع حسب عدد الأشخاص الذين يشتغلون بها [1].

جدول رقم (٨)

جملة المصانع	أقل من ٥ أشخاص	٥-٩	١٠-١٤	١٥-١٩	١٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠-٢٤٩	٢٥٠-٤٩٩	٥٠٠ شخص فأكثر
٢٦,٧٤٣	١٨,١٢٥	٥,٢٣٧	١,٣١٣	٥٤٢	٩٤٣	٢٦٧	١٧٥	٧٧	٦٤

ولعل الحقيقة الواضحة التى يصطدم بها الباحث ، هى العدد الكبير للمصانع التى يشتغل فيها أقل من خمسة أشخاص ، إذ لدينا ١٨,١٢٥ من ٢٦,٧٤٣ والباقى موزع على المصانع الأخرى التى يقل عددها كلما كثر عدد الأشخاص الذين يعملون بها ، حتى نصل إلى المصانع ذات الـ ٥٠٠ شخص أو أكثر فنجدها ٦٤ فقط (من المجموع البالغ قدره ٢٦,٧٤٣) ومع هذا فان هذه المصانع (٦٤) موزعة بنسب ضئيلة على صناعات كثيرة مثل صنع الحلوى والسكر واستخراج الألياف وصنع المشروبات الغازية وغيرها من الصناعات التى تعتبر صناعات استهلاكية إلى حد كبير . كما أن جزءاً كبيراً من المصانع الصغيرة التي يعمل بها أقل من خمسة أشخاص ، والتى تسمى فى تعدادنا الصناعى « بالمصانع » تتضمن — كما تبين ذلك تفاصيل الجدول السابق — المخابز ومنتجات الألبان وصنع الحلوى وصنع الأحذية والطباعة والنشر ومستخرجات الزينة وغيرها ، مما يعد فى الغالب للاستهلاك المحلى .

أين من هذا كله مصانع منتجات البترول والصناعات الكيماوية وغيرها مما تحتاج إلى رأس المال لتشغيل الأيدى العاملة العاطلة والعمال الذين يعملون فى المواسم فقط ؟

وأكبر دليل على حاجتنا الماسة لرأس المال لتشغيل تلك الأيادى وتحسين دخل العمال وزيادة الدخل الأهلى ، هو قلة ساعات العمل التى يؤديها العامل فى بعض المصانع

---

(١) أنظر احصاء الانتاج الصناعى (مصلحة الاحصاء والتعداد) ١٩٤٧ ص ص ٤٠ — ٤٥ وهو آخر هذه الاحصاءات .

وانخفاض المتوسط السنوى لأيام العمل لدى الكثيرين من العمال ، مما يحرمهم من جزء كبير من أجورهم فتقل مقدرتهم الشرائية ، وتضعف بطبيعة الحال مقدرتهم على الادخار . والجدول التالى يوضح تلك الحقيقة بالنسبة إلى بعض الصناعات[1] .

جدول رقم (٩)

الصناعة	متوسط أيام العمل		متوسط ساعات العمل اليومى	
	سنوياً للمصنع	أسبوعياً للعامل	للمصنع	للعامل
حلج القطن	١٢١	٦	١١	٨
استخراج الأحجار . . .	٢٨١	٦	٨	٨
حفظ الأسماك وتمليحها . .	١٩٥	٦	٨	٨
صنع السكر وتكريره . .	٩٩	٦	٨	٨
صنع المشروبات الغازية . .	٢٩١	٦	٩	٨
الغزل والنسيج	٢٧٨	٦	٨	٨
صنع عجينة الورق والورق الكرتون	٢٧٦	٦	٨	٨

أين يعمل هؤلاء العمال الذين يشتغلون فى صناعات مثل حلج القطن أو حفظ الأسماك أو صنع السكر طوال بقية أسابيع العام أو شهوره ؟ ألا تتطلب هذه العطلة الموسمية رءوس أموال جديدة لاستيعاب هذا العدد الكبير من العمال الذين يتعطلون ؟ ولا ندرى هل يجدون أعمالا أخرى بقية العام بعد أن أتقنوا نوعا معينا فى صناعة من الصناعات ، أم أنهم يتعطلون حتى تفتح المصانع أبوابها للموسم الجديد ؟ ولنأخذ برهانا آخر نستدل منه على ضآلة أمر الصناعة لدينا وحاجتها الزائدة إلى رءوس الأموال ، وذلك عن طريق الاحصاء الخاص بعدد المصانع عندنا ، حسب رءوس الأموال فى كل صناعة . كما يتبين ذلك من الجدول الآتى[2] .

جدول رقم (١٠)

جملة المصانع	أقل من ٥٠ جنيها	٥٠-٩٩	١٠٠-١٩٩	٢٠٠-٤٩٩	٥٠٠-٩٩٩	١٠٠٠-١٩٩٩	٢٠٠٠-٤٩٩٩	٥٠٠٠-٩٩٩٩	١٠٠٠٠ فأكثر
٢٦,٧٤٣	١٣,١٠٧	٢,٥٩٢	٢,٥٤٦	٣,٠٠٦	٢,٣٣٧	١,٣٧١	٧٩٢	٣٢٣	٦٦٩

(١) أنظر احصاء الانتاج الصناعى (مصلحة الاحصاء والتعداد) ١٩٤٧ ص ص ٨٦ — ٩١

(٢) أنظر احصاء الانتاج الزراعى (مصلحة الاحصاء والتعداد) ١٩٤٧ ص ص ٦٢ — ٦٩

ولسنا ندرى أى مصنع هذا الذى يقل رأس ماله عن ٥٠ جنيها ؟ ولكنها اعتبرت كذلك واحتسبت علينا كأنها مصانع . ومع هذا فان عددها ١٣,١٠٧ من جملة المصانع البالغ عددها ٢٦,٧٤٣ بل إن المصانع التى يقل رأس مالها عن ٢٠٠ جنيها هى ١٨,٢٤٥ مما يدل دلالة قاطعة على أن غالبية المصانع لدينا هى مصانع يدوية صغيرة مثل مصانع منتجات الألبان وصنع الأطعمة والخبز والعصى ودبغ الجلود وغيرها . أما المصانع الكبيرة ذات رأس المال الكبير ، والتى توفر العمل لمئات أو ألوف من العمال ، فعددها صغير إذا قورن بعدد المصانع الصغيرة . وما ذلك إلا لاننا لا نزال فى بداية عهدنا بالصناعة التى تتطلب رأس المال والايدى العاملة . وما دامت هذه الأخيرة متوفرة فى بلد يزخر ويزدحم بالسكان ، فلا أقل من تشغيلهم وإعدادهم وتدريبهم بايجاد المال . ولاشك أنهم أو الكثيرين منهم سينتقلون من فئات العمل غير الماهر إلى العمل نصف الماهر أو العمل الماهر ، إذا وجدوا من يحسنون تدريبهم وتعليمهم كما فعلت ذلك البلاد الاخرى التى تصنعت .

وليس أدل على ضآلة رءوس الأموال الموظفة فى الصناعة بمصر ، من أن متوسط رأس المال الموظف بالنسبة للعامل الصناعى المصرى [١] كان ٢٨٠ جنيها (يساوى نحو ٧٠٠ دولار أمريكى) عام ١٩٤٨ أى فى الوقت الذى نشطت فيه الصناعة بمصر وصعب الاستيراد بعد الحرب العالمية الثانية ، مع أن ذلك المتوسط تراوح بين ٣٠٠٠ و ٦٠٠٠ دولاراً فى بلاد أخرى كالولايات المتحدة وانجلترا وسويسرا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا قبل الحرب (١٩٣٥/١٩٣٨) . كما أن القيمة السنوية المتوسطة لصافي انتاج العامل المصرى [٢] لم تزد عن ١٩٠ جنيها تقريباً فى عام ١٩٤٨ مع أنها بلغت ٢٣٨٠ جنيها فى الولايات المتحدة و ١٨٠٠ جنيهاً فى كندا و ٦٨٠ جنيها فى انجلترا . أضف إلى ذلك أن ساعات العمل فى الأسبوع فى بمصر كانت طويلة إذا قورنت بمثيلاتها فى الدول المذكورة .

---

(١) أنظر مشكلة تنمية الاقتصاد القومى « للبروفسور هنرى مونييه » القاهرة ١٩٥٣ ص ص ١٠ — ١١

(٢) أنظر المرجع السابق .

(د) الدخل الأهلى :

عين السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة لجنة مكونة من خمسة من رجال العلم والبحث[1] ، أربعة منهم أساتذة فى الاقتصاد وبجامعات مختلفة وخامسهم من أعضاء السلك السياسى كرئيس ، وجميعهم من أصحاب البحوث والمؤلفات ، وقد طلب منهم السكرتير العام تقديم تقرير عن الوسائل المختلفة للنهوض الاقتصادي بالدول المختلفة ، فوضعوا التقرير فى مايو ١٩٥١ وكان من النتائج التى وصلوا اليها أن الدخل الأهلى لمنطقة الشرق الأوسط (بما فيها مصر) كان ٩٠٠٠ مليونا من الدولارات ، وأنه إذا أريد لتلك المنطقة أن تنهض اقتصاديا بأن يرتفع دخل الفرد فيها بمقدار ٢ ٪ فى السنة ، فهى محتاجة إلى ٧٦٠ [2] مليوناً من الدولارات كل عام لاستثمارها فى الصناعة والزراعة .

فاذا علمنا أن تقدير الدخل الأهلى المصرى عام ١٩٤٩ هو ٦٥٠ [3] مليوناً من الجنيهات ، أى ما يعادل ١٦٠٠ مليوناً من الدولارات ، فكأن مصر تحتاج إلى ١٣٦ مليونا من الدولارات سنويا (أى حوالى ٤٧ [4] مليونا من الجنيهات كل عام) لكى يزداد دخل الفرد فيها بمقدار ٢ ٪ فى السنة .

وإذا كان اقتصادنا القومي بحالته التى بحثناها فيما سبق ، ووجدناها تنوء بالضعف والعجز ، فكيف نستطيع أن نعتمد على مواردنا الأهلية فقط ، لمدنا بهذه الملايين العديدة كل عام .

---

(١) أنظر مقدمة السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة لتقرير Measures For the Economic Development of Under-Developed countries by a Group of Experts, United Nations Publications, New York, May, 1951.

(٢) أنظر ص ٧٦ وما بعدها من التقرير المذكور .

(٣) أنظر Statistical Papers, Series E, No. 1, National & Per Capita Incomes, Seventy Countries, 1949, Statisfical Office of the United nations, New York, October, 1950, pp. 14 & 15.

(٤) على اعتبار أن الجنيه المصرى يساوى ٢,٨٧١ دولارا كما هو السعر اثناء كتابة هذا البحث (سبتمبر ١٩٥٣) ويلاحظ أن البروفسور هنرى مونييه فى بحثه السابق الذكر (ص ٢٩) وصل الى أن المبلغ المطلوب استثماره من رؤوس الاموال الجديدة كل عام فى مصر هو ١٥٠ أو ٢٠٠ مليون جنيه لكى يتضاعف الدخل الاهلى فى بحر ٢٠ سنة .

ومع ذلك فمن المستحسن أن نقارن بين دخلنا الأهلي وبين الدخول الأهلية لبعض البلاد الأخرى ، وكذلك بين دخل الفرد عندنا ودخل الفرد عندهم ، كما يتبين ذلك من الجدول الآتي [1] :

الدخل الأهلي في مصر ومقارنته بالدخول الأهلية في بعض البلاد الأخرى

(جدول رقم ١١)

البلد	الدخل الأهلي بالملايين من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٤٩	عدد السكان في منتصف عام ١٩٤٩ بالآلاف	دخل الفرد عام ١٩٤٩ بدولارات الولايات المتحدة
الولايات المتحدة	٢١٦,٨٣١	١٤٩,٢١٥	١,٤٥٣
كندا . . .	١١,٧٩٧	١٣,٥٤٩	٨٧٠
نيوزيلند . .	١,٦١٠	١,٨٨١	٨٥٦
سويسرا . . .	٣,٩٤٠	٤,٦٤٠	٨٤٩
السويد . . .	٥,٤٢٦	٦,٢٥٦	٧٨٠
المملكة المتحدة	٣٨,٩٢٢	٥٠,٣٦٣	٧٧٣
الدانمارك . .	٢,٩٠٨	٤,٢٣٠	٦٨٩
استراليا . . .	٥,٣٧٤	٧,٩١٢	٦٧٩
بلجيكا . . .	٥,٠١٥	٨,٦١٤	٥٨٢
فرنسا	١٩,٨٥٧	٤١,١٨٠	٤٨٢
اسرائيل . .	٠,٣٩٥	١,٠١٦	٣٨٩
الاتحاد السوفيتي	٥٩,٥٠٠	١٩٣,٠٠٠	٣٠٨
اتحاد جنوب أفريقا	٣,٢٠٠	١٢,١١٢	٢٦٤
ايطاليا . . .	١٠,٨٠٠	٤٥,٩٩٦	٢٣٥
تركيا	٢,٤٥٢	١٩,٦٢٣	١٢٥
لبنان . . .	١٥٥ر	١,٢٤٠	١٢٥
مصر	١,٩٨٩	٢٠,٠٤٥	١٠٠
ايران . . .	١,٤٥٠	١٧,٠٧٣	٨٥
العراق . . .	٠,٤٢٤	٤,٩٩٠	٨٥
اليمن	٠,٢٨٠	٧,٠٠٠	٤٠

(١) أنظر ص ص ١٤ — ١٦ National & Per Capita Incomes of Seventy Countries in 1949 Expressed in United States Dollars, Statistical Office of the Unitsd Nations, October 1950, serie E no 1

ويلاحظ أن الدخل الأهلى لبلد مثل سويسرا قد يبدو صغيراً لأول وهلة، أو قد يبدو الدخل الأهلى المصرى أمراً لا بأس به إذا قورن بالدخل الأهلى السويسرى، ولكن العبرة بدخل الفرد، إذ يلعب السكان دوراً كبيراً فى الموضوع. ولما كان عدد السكان بمصر قد ازداد (وآخذ فى الازدياد كما قدمنا) فقد أصبح دخل الفرد السنوى فيها دخلا صغيراً (١٠٠ دولار) إذا قورن بدخل الفرد فى الولايات المتحدة مثلا (١٤٥٣ دولارا) أو حتى إذا قورن بدخل الفرد فى استراليا (٦٧٩ دولاراً) أو نيوزلندا (٨٥٦ دولاراً) أو سويسرا (٨٤٩ دولاراً).

لا بل إن دخل الفرد فى اسرائيل (٣٨٩ دولاراً) يكاد يعادل أربعة أضعاف أضعاف دخل الفرد فى مصر، مع أن اسرائيل لم تقم قائمتها إلا حديثاً، ولكن الأموال التى تنصب عليها انصبابا وعلى الأخص من الولايات المتحدة، قد رفعت دخل الفرد هناك وأقامت المنشآت الصناعية حتى أصبحت إسرائيل اليوم خطراً على الدول العربية. ولولا ما بذلته هذه الأخيرة من حصار اقتصادى حول اسرائيل، لأغرقت منتجاتها دول الشرق.

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن الدول المتخلفة بمزيد الأسف، من هذه الدول كلها، هى الدول العربية مثل لبنان ومصر والعراق واليمن، كما يبدو ذلك واضحاً من دخل الفرد فى كل منها، وهو المعبر عن مستوى المعيشة. ألا تحفزنا كل هذه البراهين، على أن نرحب برأس المال الأجنبى كى نقيم المصانع ونستخرج المعادن ونولد القوة المحركة، فيزدهر اقتصادنا ويرتفع دخل الفرد عندنا فيتحسن مستوى معيشته.

وإذا لم نعتمد على رأس المال الأجنبى فكم ننتظر من عشرات السنين (إذا اتبعنا نظرية مكرر الاستثمار وزيادة الدخل) لكى يصل دخل الفرد منا فى العام إلى ما وصل اليه فى إيطالياً مثلا (٢٣٥ دولاراً) ولا نقول كندا (٨٧٠ دولارا) أو الولايات المتحدة (١٤٥٣ دولارا).

الحق إن النظرة الضيقة القصيرة لرأس المال الأجنبى، قد وجب أن تزول، وذلك لأن هبوط الدخل القومى، ينتهى بانخفاض دخل الفرد، وعلى الأخص

فى بلد كبلدنا يتزايد سكانها . وكلما قل دخل الفرد كلما زاد ميله إلى الاستهلاك وقل ميله إلى الادخار ، ولذا لا يصح أن يداعبنا الأمل فى زيادة المدخرات طالما كان دخلنا صغيرا . وطالما كان السكان يتزايدون فى كل عام ، وطالما كنا كأفراد نقوم بالمزيد من الاستهلاك ، وخاصة استهلاك السلع الكمالية عند الأغنياء ، وطالما ظل هؤلاء يكنزون فائض دخلهم أو يوظفونه فى شراء العمارات أو يشترون به الأراضى الزراعية كما كانوا يفعلون قبل صدور قانون تحديد الملكية . وهم إن فعلوا هذا أو ذاك فقد حرموا الاقتصاد المصرى على أى حال ، من استثمار أموالهم فى المشروعات الصناعية المنتجة ، خوفا على تلك الأموال من المخاطر التى تتعرض لها الصناعة .

وبعد طائفة الأغنياء هؤلاء ، لايقول أحد إن الفلاح الذى لا يجد ما يقتات به ، والذى يتعطل فيما بين مواسم المحاصيل يستطيع أن يدخر ، أو أن العامل الذى يتناول بضعة قروش كأجر له ويتعطل هو الآخر جزءاً كبيراً من أيام السنة كما بينا فيما سبق ، يستطيع أن يدخر . كما أن الطبقة المتوسطة هى طبقة فى دور التكوين فى مصر ، وحتى إذا فاضت لديها بعض المدخرات فهى مدخرات قليلة لا يصح الاعتماد عليها . فاذا كان الأغنياء منا يخشون على مدخراتهم — وهى بطبيعتها صغيرة اذا قيست بما نحتاجه — وإذا كانت الطبقات الأخرى لا تستطيع أن تعيش معيشة طيبة ، ولا تكفى دخولها لما تحتاجه من مصروفات ، فكيف نعتمد على اقتصادنا الأهلى ؟ ولم الشذوذ عن الطريق الذى اتبعه غيرنا ووصل والولايات المتحدة — فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين — أكبر مثل يحتذى .

ثانيا — مدى كفاية رءوس الأموال الموجودة فى مصر الآن لانعاش الاقتصاد المصرى

فاذا انتقلنا إلى دراسة أحوال رءوس الأموال الموجودة فى مصر ، وجدنا أن الأمر لا يحتاج منا إلى كبير عناء لكى نثبت أنها أموال قليلة لا نستطيع أن نعتمد عليها لتحقيق ما رسمناه لأنفسنا من برنامج واسع لانعاش الاقتصاد المصرى .

ولعل شركات المساهمة هى الشركات التى يمكن أن تعطينا الدليل على أن الأموال المستثمرة فى مصر وحدها لن تكفى لاقامة مشروعات التنمية التى نأملها ، وذلك

لأن رءوس أموالها أكبر بكثير من رءوس أموال الأفراد وشركات التضامن وغيرها . ثم إن المشروعات التى تحتاج إليها مشروعات ضخمة ، تتطلب المال الوفير ، كما أن الشركات المساهمة مبنية على مدخرات الأفراد . فاذا درسنا أحوالها فقد حصلنا على فكرة طيبة عن أحوال رءوس الأموال بمصر .

وقد توفر أحد حضرات الباحثين على استقصاء رءوس أموال الشركات المساهمة فى مصر ومعرفة مدى نشاط المصريين والأجانب فيها وأظهر لنا الاحصاء الآتي[1] :

جدول رقم (١٢)

	مصريين	أجانب	المجموع
	ج ٠ م	ج ٠ م	ج ٠ م
رءوس أموال شركات يرجع تكوينها إلى ما قبل ١٩٣٣ موزعة بالنسبة المستخرجة أى ٩ ٪ و ٩١ ٪	٦,٠٠٦,٦٣٥	٦٠,٧٣٣,٧٥١	٦٦,٧٤٠,٣٨٦
شركات جديدة مؤسسة من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٨ رءوس أموالها موزعة بالنسبة السابق استخراجها أى ٢١ للاجانب و ٧٩ للمصريين .	٢١,٠٤١,٥٦٦	٥,٦٧٧,٠٤٨	٢٦,٧١٨,٦١٤
زيادة فى رءوس الأموال تمت فى الفترة من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٨ ويمكن توزيعها بالقياس بنفس النسب السابقة .	١٩,٢٦٠,٦٣٢	٥,٢١٣,٣٧٨	٢٤,٤٧٦,٠٠٠
فيكون المجموع فى سنة ١٩٤٨ مكونا من النسبة المئوية .	٤٦,٣٠٨,٨٢٣ ٣٩ ٪	٧١,٦٢٤,١٧٧ ٦١ ٪	١١٧,٩٣٥,٠٠٠ ١٠٠ ٪

ونستنتج من هذا الجدول أن الشركات الجديدة التى تأسست برءوس أموال مصرية وأجنبية فى مصر أثناء المدة من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٨ قد بلغت رءوس أموالها ٢٦,٧١٨,٦١٤ جنيها ، والزيادات فى رءوس أموالها قد بلغت فى نفس المدة ٢٤,٤٧٦,٠٠٠ جنيها . وعلى ذلك نجد أن رءوس أموالها قد بلغت فى ١٥ سنة ٥١,١٩٤,٦١٤ جنيها أى بزيادة سنوية لرأس المال الموجود قدرها ٣,٤ مليوناً تقريباً .

(١) أنظر محاضرة السيد الاستاذ عبد الله فكرى أباظة وكيل وزارة التجارة والصناعة وقتئذ عن « نصيب الاموال الاجنبية فى اقتصادنا القومى » القيت بكلية التجارة فى ٢٦/٣/١٩٥١ ص ٢٢

وكان هذا فى الفترة التى أعقبت الكساد أو الأزمة العالمية الكبرى ، وكان هذا أيضاً أثناء الحرب وعقب الحرب . فكأن هذه الزيادة قد حدثت فى أوقات غير عادية وفى ظروف كانت تنبىء كلها بالنشاط وارتفاع الأسعار ، بدليل أن مجموع رءوس أموال الشركات المساهمة التى أنشئت فى مصر من أول سنة ١٩٤٨ إلى نهاية ١٩٥٠ [1] بلغ ٧,٧٣٠,٠٠٠ جنيها أى بمتوسط سنوى قدره ٢,٦ مليوناً تقريباً .

فكأن استثمار رءوس الأموال فى الشركات المساهمة قد أخذ فى التناقص حتى فى السنوات الثلاث (١٩٤٨ — ١٩٥٠) التى كان الرواج قد وصل فيها إلى نهايته فى مصر وارتفعت الأسعار إلى أعلى مستوياتها .

وإذا قيل إن النسبة قد قلت لاحجام الأجانب عن المساهمة فى رأس المال ، بعد أن اشترط القانون تخصيص ٥١ ٪ من رءوس الأموال للمصريين . فان هذا وحده ينهض دليلا على أننا لسنا فى حاجة إلى رءوس الأموال الأجنبية المستوردة من الخارج فحسب ، بل إننا فى حاجة أيضاً إلى استثمار مدخرات الأجانب الموجودين بمصر إذا رغبنا جديا فى زيادة الاستثمار .

ومع ذلك فان رءوس الأموال المدفوعة فعلا كرءوس أموال لشركات المساهمة وقيمة سندات تلك الشركات، هى فى الحقيقة أموال قليلة نسبياً إذا قورنت بالمشروعات الانتاجية الكبرى التى تريد مصر الانتفاع بها . والجدول الآتى [1] يوضح لنا ذلك .

رءوس الأموال المدفوعة وقيمة السندات لشركات مساهمة فى مصر

جدول رقم (١٣)

السنة	رءوس الأموال (بالجنيهات المصرية)	قيمة السندات (بالجنيهات المصرية)
١٩٤٨	١٠٤,٠٠٠,١٩٣	١٠,٥٥٤,٧٧٣
١٩٥٠	١١٦,٢٥٥,٩٩٩	١٠,٧٦٧,٠٨٧
١٩٥٢	١٢٩,١٦٣,٨٦٩	١١,٣٩٧,٢١٦

(١) أنظر احصاءات الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر (من مطبوعات وزارة المالية) للسنين المذكورة علما بأن أرقام ١٩٥٢ لم تنشر ولكنها أعدت بمصلحة الاحصاء وفى طريقها الى النشر .

وهى رءوس أموال مشتغلة فعلا ومستثمرة فى الاقتصاد المصرى ولا يمكن عن طريقها زيادة الاستثمار إلا اذا زادت أرباح شركاتها وزادت مدخراتهم وأمكنهم زيادة الاستثمار . ولكن المهم أن مجموع رءوس الأموال المستثمرة كلها حتى فى سنة ١٩٥٢ لا يعادل رأس مال شركة كبيرة أو شركتين كبيرتين من الشركات العظيمة فى البلاد الأجنبية .

وإذا قيل إن للشركات المساهمة فى مصر احتياطيات تتراكم سنويا ، وإننا نستطيع أن نستثمر هذه الاحتياطيات فى مشروعاتنا الانتاجية ، فانما يؤخذ على هذا الرأى أن الشركات تحتاط للخسائر المتوقعة فى المستقبل ، كما أنها تزيد فى رقم الاحتياطى خوفا من ارتفاع أثمان العدد والآلات التى تنتوى استبدالها مستقبلا .

ومع ذلك فان ارقام الاحتياطيات المتراكمة لشركات المساهمة ، مع أنها آخذة فى الزيادة وعلى الأخص من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٢ حيث بلغت[1] :

— من يوليو ١٩٤٧ الى آخر يونيه ١٩٤٨ ٢٤,٣٢٢,٥٣٥ جنيها

— ومن يوليو ١٩٤٩ الى آخر يونيه ١٩٥٠ ٢٨,٢٧٤,٨٠٦ جنيها

— ومن يوليو ١٩٥١ الى آخر يونيه ١٩٥٢ ٣٤,٩٣٨,٩٨٩ جنيها

إلا أنها أرقام صغيرة نسبيا ، بالمقارنة الى المشروعات الضخمة التى نريدها . وحتى فى حالة هذه الأموال بالذات ، كيف نتأكد وكيف نضمن أن أصحابها سيوافقون على المخاطرة فى المشروعات الصناعية الجديدة ، وحتى اذا ضمنا هذا ، فأنى لهذه الشركات الحصول على الكفايات الفنية الممتازة التى تأتى مع رءوس الأموال المستوردة ، إذ يخشى عليها أصحابها فيرسلون معها العقول الجبارة والرؤوس المفكرة التى سنستفيد منها بلا ريب كما سنتبين ذلك فيما بعد .

ومع هذا كله ، فهل هناك ما يمنع من أن يشترك رأس المال المصري المدخر مع رأس المال الأجنبى المستورد فى المشروعات الجديدة ؟ فاذا كانت لدينا أموال احتياطية مصرية ، فان هذا سيشجع رأس المال الأجنبي على الدخول الى أراضينا ، وذلك لأن المنابع المالية القليلة أو المحدودة للبلد المتخلف ، قد تقف عقبة فى سبيل

---

(١) أنظر المرجع السابق .

المستثمر الأجنبى . حيث أن الأموال الأجنبية التى تنفق فى البلد المتخلف ، ليست الا جزءاً [1] من نفقات مشروعات الانتاج والتنمية الاقتصادية ، إذ أن النفقات التى تصرف على المواد الأهلية وكذلك أجر العمل الأهلى والمصروفات التى تنفق على المشروعات الصغيرة المكملة للمشروع الكبير ، كل هذه النفقات تشغل حيزاً كبيراً من المشروع المقترح . ورأس المال الأهلى يعكس إلى حد ما مستويات الدخل الأهلى المنخفضة ، وقلة المقدرة على الادخار ، فاذا كان رأس المال الأهلى صغيراً لما تشجعت رؤوس الأموال الأجنبية على أن تجد طريقها إلى البلد المتخلف الذى تكون قدرته محدودة صغيرة على امتصاص رأس المال المنتج سريعا .

وبعد ، فان احتياطيات شركات المساهمة واحتياطيات الشركات الأخرى إن جدت ، ستكون عوناً كبيراً ومشجعاً قوياً لأصحاب رءوس الأموال الأجنبية على أن يستثمروا أموالهم بمصر ، ولكنها لا تزال فى اعتقادنا صغيرة لا تستطيع أن تتحمل الأعباء الجسام التى تنتظرها مصر الحديثة .

ثالثاً — بعض المشروعات المصرية المزمع القيام بها لانعاش الانتاج القومى

من الخطوات الطيبة التى وفق اليها العهد الجديد ، أن عهد بدراسة المشروعات الخاصة بتنمية الانتاج الأهلي الى « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى » الذى أنشىء فى مستهل عام ١٩٥٣ وضم بين جوانحه نخبة ممتازة من الفنيين من رجال مصر ، ممن توافروا على العلم والدراسة والاستقصاء « لبحث المشروعات الاقتصادية التى يكون من شأنها تنمية الانتاج القومى ، فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية . . . الخ » ولذا نعتبر التقارير التي يتقدم بها المجلس المذكور (بعد أن تكون كل لجنة من لجانه الخمسة [2] قد درست ما يتعلق بها من شئون) كبحوث درست فى بوتقة من العلم .

---

(١) أنظر كتاب International Economics تأليف الدكتور Stephen Enke والدكتور Virgil Salera نيويورك ١٩٥١ الطبعة الثانية ص ٥٦٢

(٢) فى جلسة الافتتاح ٣ يوم يناير ١٩٥٣ انتخب المجلس سكرتيرا عاما له وخمس لجان هى : لجنة التوسع الزراعى ولجنة التوسع الصناعى ولجنة الطرق والمواصلات ولجنة التمويل ولجنة التعدين والبترول .

فلننظر إذاً إلى ما قدمه المجلس حتى اليوم من اقتراحات وتوصيات للتوسع في الانتاج وإنعاشه .

فقد تقدمت لجنة التوسع الزراعى بتقرير فى ٢١ يناير سنة ١٩٥٣ عن برنامج التوسع الزراعى والمناطق المراد إصلاحها ، وانتهت اللجنة « بعد دراسة مستفيضة » الى أنه يمكن اصلاح ٣٥٧,١٣٠ فدانا بالوجهين البحرى والقبلى والواحات فى مدى ثلاثة أعوام ، وقدرت التكاليف اللازمة لذلك بمبلغ ١١,٧٢٠,٠٠٠ [١] جنيها مصريا .

ورغبة فى زيادة الانتاج الزراعى وبسط رقعة الأرض المنزرعة كان من اللازم توفير المياه بكميات مناسبة وفي الأوقات المناسبة ، ورغبة فى إيجاد القوى المحركة الرخيصة ، اتجهت الحكومة الحاضرة بطريقة جدية نحو إنشاء السد العالى لتحقيق هاتين الرغبتين ، وذلك باقامة سد على النيل جنوبى خزان أسوان بحوالى سبعة كيلومترات لحجز مياه النهر والتحكم فى تصريفها ، ثم توليد الكهرباء باستخدام المياه المتساقطة .

ولسنا هنا فى معرض التحدث عن مزايا هذا السد بالتفصيل أو عن مختلف الفنيين الذين توفروا على دراسة مسائله الطبيعية أو الهيدروليجية المتصلة بتوليد الكهرباء ، إنما يهمنا أن نذكر أن المشروع الآن فى يد لجنة من الخبراء العالميين (من مختلف الجنسيات) وأن تكاليف انشائه قدرت بحوالى ١٨٠ [٢] مليوناً من الجنيهات .

وهناك أيضا « مشروع منحدر القطارة » الذى لا يزال محل الدراسة والبحث والذى يهدف الى استصلاح مليونين من الأفدنة فى غرب الدلتا مع توليد الكهرباء كذلك ، وقدرت تكاليفه بحوالى ١٥٠ الى ٢٠٠ مليوناً من الجنيهات .

وهناك مشروع انشاء مصنع جديد للسماد الأزوتى عند أسوان لانتاج ٣٧٠,٠٠٠ طناً يمكن زيادتها الى نصف مليون طنا ، لدعم سياسة التسميد فى مصر وتنميتها ، وقد قدر له ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيها [٣] .

---

(١) أنظر تقرير رئيس اللجنة الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى ٢١ يناير ١٩٥٣ الى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى وكذلك الكشف والملخص والملحق المرفقة بالتقرير .

(٢) أنظر الذكرة المقدمة من أحد أعضاء لجنة بحث مشروع السد العالى بمجلس الانتاج القومى الى المجلس المذكور .

(٣) أنظر : تقرير عن نشاط المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى من تاريخ انشائه حتى آخر مايو ١٩٥٣ ص ٦ وكذلك تقرير المجلس عن يوليو وأغسطس .

وقد وافق مجلس الوزراء بتاريخى ١٠ فبراير ١٩٥٣ و١٨ مارس ١٩٥٣ على مشروع تحسين المواصلات البرية الذى تبلغ تكاليفه ٦ مليوناً[١] من الجنيهات وقد بدىء العمل فيه فعلا .

وفى ١٢ مايو ١٩٥٣ وافق مجلس الانتاج القومى على تقرير لجنة التعدين وعلى توصياتها الخاصة برصد مبالغ للبحث وللخرائط والسيارات وإنشاء مراكز التعدين وكذلك لبناء سكة حديدية تسير بحذاء البحر الأحمر وإنشاء طريق سينا جنوب رأس محمد ثم مد الخط الحديدى من أسوان إلى رأس بنارس وتبلغ تكاليف هذه المشروعات ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيها[٢] .

هذا الى مشروعات أخري صغيرة نسبيا وافق عليها مجلس الانتاج كذلك ، ومنها مشروع صيانة الحاصلات الزراعية من أضرار الحشرات وأمراض النباتات[٣] وطلب فى جلسة ٢٥ أبريل ١٩٥٣ الى وزارة المالية تدبير المال اللازم. ومنها أيضا إنشاء أنابيب لنقل الزيت الخفيف والمازوت من السويس الى القاهرة ، وذلك لتخفيض تكاليف نقل المازوت بمقدار ٥٠ ٪ من أجرة نقل الطن حاليا بالصنادل أو السيارات أو السكك الحديدية ، وتبلغ تكاليفه حوالى ٤ ½ مليونا من الجنيهات . ومنها أيضا العمل على زيادة منتجات المشتقات البترولية (زيت الوقود وزيت الغاز وقود الديزل والبنزين والكيروسين) التى استوردنا منها عام ١٩٥١ ما قيمته ١١,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات المصرية وعام ١٩٥٢ ما قيمته ١٢,١٥٠,٠٠٠ من الجنيهات المصرية ، ومع أن إنتاج البترول لا يزال دون المليونين ونصف مليون طناً متريا سنوياً ، فان استهلاك المواد البترولية يتزايد فى كل عام بما يقرب من ١٠ ٪

---

(١) أنظر التقرير الأول من التقريرين السالفى الذكر ص ٨ وتقرير مصلحة الطرق والكبارى عن سير العمل بمشروعات تنمية الانتاج القومى لغاية آخر يوليو سنة ١٩٥٣

(٢) أنظر ص ص ٨ — ٩ من التقرير السابق .

(٣) أنظر الدعوة التى وجهها مجلس الانتاج الى الشركات العالمية لانشاء صومعتين لتخزين الحبوب أحدهما بالقاهرة والاخرى بالاسكندرية وحدد آخر اكتوبر ١٩٥٣ نهاية المدة التى تقدم فيها الشركات المذكورة مشروعاتها — وقد فهمنا أن تكاليف الانشاء للصومعتين ستكون فى حدود مليونين ونصف من الجنيهات (أنظر دعوة مجلس الانتاج والمرفقات الاربعة) وأنظر أيضا مذكرة وزير الزراعة السيد عبد الرزاق صدقى عن « تنظيم أساليب تخزين الحبوب بمصر» المؤرخة ١٨ يونية ١٩٥٣

ولا يسد الانتاج المحلى فى الوقت الحاضر الا حوالى ٦٨ ٪ [١] من حاجة البلاد . ولايخفى مايلعبه البترول الآن من دور هام فى حياة مصر الاقتصادية وماله من تقدير من حيث الاعتبارات الاستراتيجية .

وهنا يجدر بنا أن نشير الى وجود خامات لمعادن كثيرة فى باطن أرض مصر ، لم يستغل منها إلا القليل الذى يستخرج الآن والذى لا تتجاوز قيمته أربعة ملايين من الجنيهات فى العام . وقد أثبت الخبراء والباحثون إمكان مضاعفة هذا الرقم فى المستقبل إذا تهيأت ظروف الاستثمار [٢]، فمثلا يوجد خام الحديد بوفرة فى منطقة أسوان ، مما يهيىء الأسباب لقيام صناعة الحديد والصلب ، خصوصا وأن مصر تنتج سنويا مقادير كبيرة من المنجنيز، وأنها على وشك الحصول على الطاقة الكهربائية من السد العالى . وكذلك قبل التوسع فى إنتاج الفوسفات اللازم للتوسع فى إنتاج السماد الضرورى للزراعة .

وفضلا عن ذلك ، فقد دعا مجلس الانتاج القومى الهيئات الدولية والمصرية لانشاء مصانع لصناعة ورق الكتابة والصحف من الخامات المصرية (قش الأرز وحطب القطن وفضلات قصب السكر أو أية خامات أخرى صالحة ومتوفرة بالبلاد) على أن يقوم بتنفيذ المشروع وإدارته شركة مساهمة مصرية وعلى أن يقدم المشروع فى مدة أقصاها ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٣ لانتاج مالا يقل عن ٢٠,٠٠٠ طنا سنويا من ورق الكتابة والطباعة و ١٠,٠٠٠ [٣] طنا سنويا من ورق الصحف ، كما يصمم المشروع بحيث يتسنى توسيعه فى المستقبل تمشيا مع حاجة الاستهلاك المحلى .

ولكن هناك مشروع هام هو مشروع مديرية التحرير الذى شكلت له لجنة خاصة من بعض أعضاء مجلس الانتاج بجلسة ٢٦ مايو ١٩٥٣ لدراسة النواحى

---

(١) أنظر مذكرة رئيس لجنة التعدين والبترول بمجلس الانتاج القومى المؤرخ ١٥ مارس ١٩٥٣ والمقدمة الى رئيس المجلس عن « سياسة مصر البترولية » .

(٢) أنظر مذكرة رئيس لجنة التعدين والبترول بمجلس الانتاج المؤرخة ١٤ أبريل ١٩٥٣ والمقدمة الى رئيس المجلس عن « سياسة مصر التعدينية » .

(٣) أنظر كتاب رئيس مجلس الانتاج القومى المؤرخ ٧ يونية ١٩٥٣ الى رئيس مجلس الوزراء والمذكرة الخاصة بالدعوة « لانشاء صناعة الورق من الخامات المصرية » والمرفقات . ومع أن التكاليف لم تذكر بعد إلا أننا نفهمنا أنها ستصل إلى حوالى أربعة ملايين من الجنيهات المصرية .

المختلفة الخاصة به ، وانتهت من تقريرها [1] الى أن المرحلة الأولى المعدلة للمشروع (الناحية المائية والناحية الزراعية والمبانى والطرق) ستتكلف حوالى خمسة ملايين من الجنيهات [2] ولكنها أوصت ألا يتعدى التنفيذ مساحة قدرها ١٠,٠٠٠ فدانا فقط ، حتى يتيسر توفير الماء اللازم لريها وفقا للنظام المستديم وذكرت اللجنة فى تقريرها ما يلى :

« ... وحتى لو توافرت الامكانيات المائية فى السنوات القادمة قصرت أم طالت ، فان الهيئة المراد إنشاؤها طبقا لما أورده المشروع ، لن تسمح لها مواردها مطلقا وبأى حال من الأحوال ، أن تنفذ أهدافها فى المساحة كلها والبالغة ٦١٠,٠٠٠ فدانا فى المدة المقترحة وهى ٢٥ سنة ، بينما لو اشتركت الهيئات والأفراد بنشاطهم فى العملية ، لأمكن الوصول الى النتائج المرجوة في فترة معقولة » .

لا بل ان اللجنة فى تقريرها قد أوصت بضرورة اتجاه سياسة الدولة نحو اشراك رءوس الأموال الخاصة بعمليات الاستصلاح الزراعى على أوسع مدى ممكن ، وكأننا باللجنة وقد رأت أن الموارد المالية للحكومة لا تسمح باستصلاح كل هذه الالآف الكثيرة من الأفدنة ، وأن الاستصلاح لو ترك للحكومة وحدها لما تم منه إلا بضعة آلاف من الأفدنة ولذا رأت اللجنة بثاقب بصرها أن رءوس الأموال مسألة المسائل ، ولا بد من اشراك الأموال الخاصة فى الاصلاح .

هذه بعض المشروعات الانتاجية التى تنتوى الحكومة القيام بها أو تشجيع بعض الهيئات على تنفيذ بعضها بغية تنمية الانتاج القومى ورفع مستوى المعيشة فى البلاد فى وقت رأت فيه الحكومة نفسها مضطرة الى الحد من المصروفات والسير بشىء كثير من التأنى والحذر ، لتنفيذ ما تأخذه على عاتقها من المشروعات ، وفى وقت وصلت فيه الحالة المالية فى بداية العهد الجديد الى درجة من الخطورة لم تصل اليها

---

(١) أنظر تقرير مجلس الانتاج القومى بتاريخ ١٦ يونية ١٩٥٣ المرفوع الى رئيس مجلس الوزراء .

(٢) أنظر تقرير اللجنة الخاصة بدراسة مشروع مديرية التحرير من سبعة من أعضاء مجلس الانتاج القومى ص ص ٢ — ١١ مع ملاحظة أن اللجنة لم تدرج فى التكاليف مصاريف الادارة والصيانة ونفقات إنشاء المصرف الرئيسى وتكاليف التجارب والابحاث المائية .

من قبل . وهنا نترك للسيد وزير المالية الحالى أن يصف تلك الحالة فى فقرات من مذكرته الخاصة بمالية الدولة حيث يقول [1] :

« فقد انتهت السنة المالية ١٩٥١ — ١٩٥٢ بعجز خطير يعتبر حدثاً فى تاريخ مصر المالى حتى فى السنين التى تلت أزمة سنة ١٩٣٠ ، فقد بلغ العجز فى السنة التى انتهت فى ٣٠ يونيه ١٩٥٢ نحواً من ٣٨ مليونا من الجنيهات ، بالرغم من أنها لم تشهد سوى المرحلة الأولى من الأزمة . هذا عدا الخسارة التى تحملتها فى عمليات القطن والتى تقدر بثلاثين مليونا من الجنيهات ، ما زالت الحكومة مدينة بها ، وتتمثل فى أذون الخزانة الصادرة لتمويل مشتريات القطن فى السنوات السابقة . ولم يكن مبعث هذا العجز الطائل قيام الحكومة بتمويل مشروعات انتاجية واسعة النطاق ترمي إلى تعزيز الدخل القومى ، بل كان مرده إلى زيادة الانفاق الكمالى فيما لا يجدى ، وفي زيادة المبالغ المخصصة للمصروفات العادية . وترتب على الأسس الخاطئة التى قامت عليها ميزانيتا ٥٠/١٩٥١ و ٥١/١٩٥٢ أن تبدد الاحتياطي الحر ، وهبط رصيد الحكومة لدى البنك الأهلى من ٧٥ مليونا من الجنيهات فى يناير سنة ١٩٥٠ إلى ١٦,٨ فى آخر يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكان من جراء التسويات التى تجرى عادة عند انتهاء الميزانية ، أن اضطرت الحكومة إلى الاقتراض من البنك الأهلى فى الحدود المصرح بها بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٢ ، وأصبح رصيدها مديناً بمبلغ ٤ مليوناً من الجنيهات تقريباً فى أغسطس ١٩٥٢ ، وكان من الطبيعى أن يؤدى الاسراف الحكومي من جهة ، وترك الحبل على الغارب من جهة أخرى ، إلى عجز فى ميزانية المدفوعات استنزف معظم أرصدة النقد الأجنبى الحر » .

ويستمر السيد وزير المالية في مذكرته فيقول :

« فاذا ما تعذر على هذه الحكومة تنفيذ كل ما تصبو اليه من مشروعات انتاجية ، هدفها رفع مستوى معيشة الشعب من الدرك السحيق الذى بلغه ، نتيجة للاهمال الشنيع الذى انتاب مرافق البلاد فى الماضى ، وإذا ما اضطرت إلى السير بتؤدة فى تنفيذ تلك المشروعات ، وعمدت إلى تمويلها عن طريق الاقتراض الداخلى

---

[1] انظر مذكرة وزير المالية والاقتصاد المؤرخة ٣٠ يونيه ١٩٥٣ عن « الأسس الجديدة لمالية الدولة » .

والخارجى ، ولجأت فى ذلك إلى مطالبة المواطنين كافة بتضحيات جديدة ، فانما يرجع ذلك إلى الانهيار المالى الذى كاد يعصف بكيان البلاد ، ويلقى بها إلى الفوضى الشاملة فى الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية » .

وتتحدث المذكرة عن سياسة الحكومة فيما يختص بزيادة الانتاج فتقول :

« ومن وسائلها فى تشجيع زيادة الانتاج إعفاء الصناعات الجديدة التى ترى الحكومة أن قيامها لازم لدعم الاقتصاد القومى من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات . كما تقرر أن يعفى من نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ذلك القدر من الأرباح السنوية غير الموزعة الذى تخصصه الشركات للاستثمار فى إنشاء صناعات جديدة أو فى توسيع مرغوب فيه فى الصناعات الحالية » .

ثم تشير المذكرة إلى إعفاء الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة من الضرائب الجمركية رغبة فى تشجيع الاستثمار فى الصناعات القائمة والصناعات الجديدة ، وإلى إعفاء الفنيين الأجانب الذين يعملون فى خدمة الاقتصاد الوطنى من الضريبة على الدخل ، الذى يحصلون عليه من موارد خارج الأراضى المصرية ، لا صلة لها بأعمالهم فى مصر .

هذا وقد صرح وزير المالية يوم ٨ أكتوبر ١٩٥٣ عقب عودته من اجتماع محافظى صندوق النقد الدولى ، تصريحا خاصاً بالاقتراض من الخارج جاء فيه : « وكان الجو مواتياً لمصر فى جميع الاتصالات التى قمت بها ، وجميع الجهات راغبة فى التعاون مع مصر ، ومن المحتمل أن تقوم الحكومة بالاقتراض من البنك الدولى للمشروعات التى ستقوم بتنفيذها فى الوقت الحاضر . . . . وإن الاستعداد فى أمريكا طيب لمساعدة مصر لتنفيذ مشروعاتها الانتاجية ، وبصفة خاصة مشروع السد العالى » .

فاذا كانت مالية الحكومة الآن بالشكل الذى وصفه وزير المالية فى مذكرته ، حتى أن الحكومة اضطرت أن تسير على ميزانية التقشف ، وإذا كانت رءوس أموال الشركات بمصر واحتياطياتها لا تكوّن إلا جزءاً صغيراً من رؤوس الأموال الطائلة التى تحتاجها مصر فى الوقت الحالى لزيادة إنتاجها وإدخال الصناعة فيها ورفع مستوى معيشة أبنائها ؛ نقول ، إذا كان هذا هو حالنا الآن ، فهل نستطيع بعد هذا

الأن نشجع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ؟ وليست هذه المشروعات هي ما تحتاجه مصر فحسب ، بل إنها مشروعات أغلبها حكومي ، والتفكير فيها قد أتى عن طريق مجلس أنشأته الحكومة ، والمجلس بطبيعة الحال يسعى جاهداً لاتمام المهمة التي نيطت به ، ولكنا فوق هذا لا زلنا نجد مجالا كبيرا في مصر للاستثمارات الفردية . فاذا أضفنا هذا إلى ذاك فسنجد أن حاجتنا إلي رؤوس الأموال الاجنبية تعظم وتشتد .

ومع ذلك ، فلنبحث بعض البراهين الاقتصادية التي أجمع أصحابها على ضرورة استثمار الأموال الأجنبية بالبلاد المتخلفة اقتصاداً ، ولنطبق هذه البراهين على أحوالنا في مصر .

رابعا — البراهين الاقتصادية

المستقاة من النظريات الحديثة لاستثمار رءوس الأموال الأجنبية في البلاد المتخلفة لرفع مستوى معيشتها ومدى تطبيق تلك البراهين على مصر

١ — مراحل الاقتراض والاقراض :

يقسم رجال الاقتصاد والمالية المراحل التي تمر بها بلد من البلاد من حيث استيرادها أو تصديرها لرأس المال الصافي الطويل الأجل ، ومن حيث ما يعود على البلد من فوائد وأرباح صافية ، إلى مراحل خمسة [1] (ويضيفون اليها مرحلة سادسة في بعض الأحيان) وفي المرحلة الأولى تستورد البلد رؤوس أموال صافية عن طريق العمليات الطويلة الأجل ، أي أن رءوس الأموال الأجنبية الطويلة الاجل التي تحصل عليها البلد ، تكون أكبر من القروض الاجنبية الاجمالية التي تقرضها الدولة لغيرها والاموال التي تدفعها لاستهلاك دينها . في هذه المرحلة تكون البلد ذات اقتصاد أولى ناشيء ، فتحتاج لى رأس المال الأجنبي على شكل عدد وآلات ومنشآت ، أي أجهزة ومهمات رأسمالية على شكل واردات تدفع بعض قيمتها عن طريق ما تقترضه من المدخرين في البلاد الاكثر نضوجا .

ولا تكاد البلد تدخل في المرحلة الثانية حتى تكون قد أتمت بناء منشآتها ومواصلاتها ، فتبدأ وارداتها الصافية من رءوس الأموال في التناقص ، بينما تبدأ

---

(١) أنظر كتاب An Outline of Money لمؤلفه الأستاذ G. Crowther ص ٣٥٦ — ٣٦٠ طبعة ١٩٤٩

مدفوعاتها من الأرباح والفائدة فى الازدياد ، وتكون صادراتها قد بدأت تزيد عن وارداتها ، فيكون لديها فائض صاف فى الحسابات الجارية . ولن تصل البلد إلى هذه المرحلة إلا بعد سنين طويلة ، ومع ذلك فانها تكون مدينة دينا دولياً صافياً حيث تزيد مسئولياتها الدولية عن الأصول الأجنبية التى اقترضتها .

ثم تنتقل البلد الى المرحلة الثالثة حيث تبدأ فى تصدير رأس المال الطويل الأجل ، بعد أن كانت مستوردة له فى مرحلتها الأولى ، ومعنى ذلك أن البلد تستورد بعض رءوس الأموال القليلة ، ولـكنها تقرض غيرها من البلاد وتدفع جزءاً كبيراً مما عليها من ديون ، أى أنها تدفع الي الخارج أكثر مما تستورد من رءوس أموال ، ولكن تظل البلد مدينة أكثر منها دائنة ، اذ تكون ديونها للأجانب أكثر مما لها من ديون فى الخارج .

وفى المرحلة الرابعة تتسلم البلد فوائد وأرباحاً صافية ، ولكن بمقادير أقل مما تصدر من رأس مال طويل الأجل ، فهى تشغل فى هذه المرحلة بعمليات الاقراض ، وتكون قروضها الى الخارج أكبر من الثمار التى تجنيها عما أقرضت فى الماضي . أى أن هذه المرحلة تتميز بزيادة في رأس المال الطويل الأجل المصدر إلى الخارج ، عن الأرباح التى تحصل عليها من الخارج ، فهى اذاً بلد دائن فيما يختص بالحسابات الدولية .

وفى المرحلة الخامسة تكون البلد قد وصلت إلى مركز ممتاز ، يسمح لها بأن تجنى ثمار ما أقرضت من قروض أجنبية فى الماضى ، حيث يزيد ما تتسلمه من فوائد وأرباح صافية ، عما تصدره من رءوس أموال أجنبية .

فاذا درسنا حالة البلاد التى وصلت الى هذه المرحلة الاخيرة ، فسنجد أنها تزيد من رءوس أموالها المستثمرة فى الخارج ، ولـكن بخطى وئيدة وتكون قد أصبحت بلداً ناجحاً دائناً فى الحسابات الدولية .

ولو درسنا إحصائيات الولايات المتحدة بالذات ، فسنجد أنها مرت بالمرحلة الاولى حتى سنة ١٨٧٥ عندما دخلت فى المرحلة الثانية واستمرت بها حتى عام ١٩١٤ . ومنذ سنة ١٩١٩ بدأت الولايات المتحدة فى شراء ديونها الأجنبية التى اقترضتها أثناء الحرب العالمية الاولى ، ثم استثمرت أموالا فى الخارج فأصبحت

بلداً دائناً ، وما أن جاءت سنة ١٩٣٠ حتى كانت الولايات المتحدة قد زادت صادراتها من رءوس الاموال الصافية الطويلة الاجل ، عما كانت تتسلمه من فوائد وأرباح صافية [١] .

فاذا كانت الولايات المتحدة نفسها قد بدأت من حيث يجب أن تبدأ كل دولة متخلفة ، بدأت بالاقتراض من الخارج واستوردت رءوس الاموال لزيادة الاستثمار ومضاعفة الانتاج ورفع مستوى المعيشة ، أفلا يجدر بنا — وحالتنا الآن أسوأ من حالة الولايات المتحدة فى بداية مرحلتها الاولى ، إذ لم تواجه مشكلة ازدحام السكان التى نواجهها أو مشاكل ضعف الانتاج وزيادة الايدى العاملة ، وانخفاض مستوى المعيشة انخفاضاً كبيراً كما نواجه نحن هذه المشاكل اليوم — نقول أفلا يجدر بنا أن نستورد رءوس الأموال الأجنبية فى غير خوف ؟

٢ — الخوف من الاستعمار :

ومن أى شىء نخاف؟ أمن الدول الأجنبية التى قد تفرض سيطرتها السياسية علينا بعد تدخلها المالى ؟ إن من يتخوفون من هذا الامر يشيرون دائما إلى قروض اسماعيل التى انتهت بتدخل الانجليز فى مالية مصر واحتلالها منذ عام ١٨٨٢ ، وردنا على ذلك :

(١) أن مصر اليوم قوية بأبنائها وصادق عزيمتها وليست ضعيفة مستضعفة كما كانت فى عهد اسماعيل [٢] .

---

(١) انظر كتاب (International Economics) تأليف (Stephen Enke and Virgil Salero) ص ٥٠٦ نيويورك ١٩٥١

(٢) كتب فى ذلك الدكتور محمد مظلوم حمدى فى بحثه عن « استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى مصر » يوليو سنة ١٩٥٣ ص ١٨ مايلى : لا أجد فيما حدث فى إيران ما ينهض دليلا على وجود علاقة سببية بين استثمار رءوس الأموال والحد من سياسة الدول التى تستثمر فيها الأموال — بل إنى على العكس أجد فيه الدليل الحاسم على عدم وجود تلك العلاقة . أين كانت السيطرة الانجليزية على إيران ، يوم أن اتخذ البرلمان قراره التاريخى الخاص بتأميم البترول وتصفية الشركة الانجليزية الايرانية ؟ وأين كان النفوذ الانجليزى الذى يقال إنه مستمد من استثمار رءوس الأموال الانجليزية يوم أن طرد آخر بريطانى من إيران ؟ وماذا فعلت هذه الاموال المستثمرة عندما ضربت إيران بتهديد ووعيد انجلترا عرض الحائط ووقفت أمامها موقف الند للند فى مجلس الأمن ثم أمام محكمة العدل الدولية فخرجت فى كلتا الحالتين منتصرة متمتعة بكامل سيادتها وسلطانها .

(ب) أن قروض اسماعيل لم يكن الغرض منها زيادة الثروة الاهلية والدخل القومي ، بقدر ما كانت منصبة على زيادة الأمور الترفية فى ذلك الوقت .

(ج) أن هذه العقدة النفسية التي تزامل حتى بعض الاقتصاديين المصريين ، قد وجب أن يتخلصوا منها ، لأن رؤوس الأموال الأجنبية إن دخلت مصر اليوم فسيكون ذلك بشروط معقولة مقبولة سنتحدث عنها فيما بعد ، ولأن أولى الأمر فى مصر اليوم لن يسمحوا بصرف القروض على البذخ والترف والملاهى . وأخيرا لأننا حينما نفكر فى استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بمصر ، فانما نفكر فى إنشاء المصانع وإقامة الهياكل والمؤسسات عن طريق الشركات ، قبل أن نفكر فى استيراد المال بالفائدة كقرض من دولة كبرى .

(د) أن الرغبة فى استثمار رءوس الاموال الاجنبية تنمو فى البلاد المتخلفة ، وعلى الاخص فى البلاد المستعمرة بنمو الكراهية للاستعمار والرغبة الملحة فى التخلص منه ، حتى لا تظل البلاد المستعمرة منتجة للمادة الخام أو مزرعة للمستعمرين . فالاستثمار هو السلاح البتار الذى نحارب به الاستعمار .

٣ — أشكال القروض :

وحتى على فرض أننا عقدنا قرناً مع الولايات المتحدة مثلا ، فسيكون لنا الحق فى الحصول على القروض على شكل آلات ومولدات وسلع إنتاجية أخرى ، أو أن نحصل على جزء من القروض على شكل آلات ومعدات ، ونبقي الجزء الباقى كرصيد نقدى نزيد به أرصدتنا الاجنبية ، ومن تلك الارصدة ندفع ديوننا لبعض الدول الاخرى ، أو نشترى من هذه سلعا لا نجدها فى الولايات المتحدة .

٤ — الاقتراض والحرية الاقتصادية :

وإذا قيل إن الاتحاد السوفيتى كون لنفسه اقتصاداً صناعيا قويا بين الحربين العالميتين دون أن يقترض من الخارج ، حتى أصبحت روسيا بلداً صناعياً كبيراً فى بحر عشرين عاما ، بعد أن كانت بلدا زراعيا فقط ، دون أية مساعدة أجنبية ،

فقد حدث هذا عن طريق إبقاء روسيا أبناءها فى مستوى منخفض من المعيشة ، وعن طريق النظام الاقتصادى السوفيتى الذى تتلاشى فيه الحرية الاقتصادية ، وهو الأمر الذى لا تستطيع تحمله دول أخرى أو تحمل مصاعبه وما ينطوى عليه من حرمان .

وليس أدل على ذلك مما حدث بالولايات المتحدة التى اقترضت أموالا كثيرة من بلاد غرب أوروبا فى القرن التاسع عشر ، حتى نجحت فيما أدخلته من تطورات اقتصادية عن طريق ما استثمرته من فائض البلاد الأخرى ، دون أن تفقد الحرية التقليدية التى يستمتع بها أبناؤها . وهكذا عن طريق استثمار رءوس الأموال الأجنبية ، استطاعت الولايات المتحدة أن تقيم دعائم اقتصاد منوع قوى وطيد الأركان ، واستطاعت أن تصل إلى مرتبة البلاد المقرضة اليوم ، بل هى أكبر البلاد المقرضة على الاطلاق .

٥ — هل تخشى البلاد الصناعية الكبرى تصنيعنا لبلادنا :

وإذا كان المعارضون لفكرة الاستثمارات الأجنبية بمصر ، يتذكرون موقف بريطانيا من الدول التى اقترضت منها أثناء القرن التاسع عشر ، حيث أقرضت معظم قروضها إلى البلاد الزراعية لزيادة الانتاج الزراعى ، الخاص بالمواد الغذائية والمواد الخام التى كانت بريطانيا فى حاجة اليها ، وكانت تشتريها من مدينيها ، فان البلاد التى تستدين اليوم ، تفعل ذلك لتتصنع فتزداد صادراتها ، فتدفع ديونها من السلع التى تصدرها الى الدولة الدائنة ، أى أن الدولة التى تقترض رؤوس الاموال اليوم ، تهدف إلى أن تتصنع بأسرع ما يمكن ، فتنافس الدولة الدائنة بمصنوعاتها فى السوق . ولذا نجد أن الولايات المتحدة تفهم هذا المبدأ الآن حق الفهم ، لان البلاد المقترضة منها تستثمر الاموال فى عمليات إنتاجية ، مما يتطلب من الولايات المتحدة تعديلا وضبطاً لامورها الاقتصادية . فالبلاد الزراعية والبلاد المنتجة للمواد الخام أصبحت اليوم متحمسة لتصنيع بلادها ، ولتحسين طرق المواصلات لديها ، ولادخال القوى الكهربائية المائية وغير ذلك لرفع مستوى المعيشة فيها . وليس أدل على ذلك مما يحدث الآن فى الهند ، التى تصنع آلات غزل ونسج القطن والقضبان الحديدية والافران وبعض أنواع السفن الخ .

ولا يصح أن يقال إن بلداً مثل الولايات المتحدة يجب أن تمتنع عن تصدير رءوس الأموال إلى الخارج، طالما أن البلاد المتخلفة والمستثمرة لرءوس الأموال الأمريكية ستنافس أمريكا فى المصنوعات والسلع الدولية ، وذلك لأنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تمتص أموالها الكثيرة المدخرة حتى تستطيع عن طريق استثماراتها الأجنبية أن تصل إلى حالة تقترب من تعادل الاستثمار بالادخار ، مع إعادة توزيع الدخول . فاذا قل معدل الادخار ازدادت رغبة الولايات المتحدة فى الانفاق على الواردات وفى الحصول على قدر أكبر من السلع المتنوعة من مختلف أنحاء العالم ، فيزداد الدخل الحقيقى للأفراد .

وقد حدث هذا فعلا بالنسبة لبريطانيا فى الربع الأول من القرن العشرين ، وعلى الأخص عند بداية الحرب العالمية الأولى ، حيث أجبرت على مقاسمة الأسواق العالمية مع دول أخرى دخلت الميدان الدولى فى ذلك الوقت ، وكانت مضطرة بطبيعة الحال إلى عمل بعض التعديلات الخاصة باقتصادياتها ، إزاء منافسة الدول الجديدة لها ومع ذلك ظلت صناعاتها — التي كانت بمثابة العمود الفقرى لها — منتعشة نامية ، وظلت أكبر صناعات مصدرة فى العالم ، وزاد الدخل الحقيقى للفرد ونما طوال خمسين عاما ، ولم يزد عليه في ذلك الوقت إلا الدخل الحقيقى للفرد بالولايات المتحدة [1] وكندا .

وهكذا حصلت بريطانيا من استثماراتها الأجنبية على دخل سنوى كبير . وإذاً لا خوف على البلاد التى زاد فيها الادخار الآن — مثل الولايات المتحدة — من استثمار فائضها فى الخارج .

ولنأخذ مثلا آخر ما حدث من استثمار الأموال الأمريكية فى فنزويلا لاستخراج الزيت والغاز مما نافس الولايات المتحدة فى صناعة من أهم صناعاتها . فاذا كان الاقتصاد الأمريكى اقتصاداً مرناً يتشكل بالظروف والأحوال ، لما نشأت هناك إلا اضطرابات وقتية لبعض نواحيه ، وهذه الاضطرابات يمكن التغلب عليها

---

(١) أنظر كتاب The International Economy تأليف البروفسور P. T. Ellsworth ص ٤٢٣ طبعة ١٩٥٠ بنيويورك مشيراً الى جدول بكتاب : The Condtitions of Economic Progress تأليف Colin Clark فى مواجهة ص ١٤٨

فى أمريكا كلما زادت مقدرة الأجانب الشرائية واستطاعوا استيراد سلع أمريكية أكثر .

وليس أدل على ذلك أيضاً من أنه كلما زادت عمليات التصنيع في البلاد المتخلفة ، كلما أصبحت تلك البلاد نفسها من أكبر عملاء البلاد الصناعية القديمة الكبرى ، كما حدث قبل الحرب العالمية الثانية ، حينما باعت ثلاثة عشر بلداً صناعيا — باستثناء بريطانيا واليابان وإيطاليا — أكثر من نصف صادراتها إلى بلاد صناعية أخرى فى العالم[1] .

واذاً لا يصح أن يقال إن بلداً مثل أمريكا لن تستثمر بعض رءوس أموالها فى مصر خوفاً من أن تصنّع مصر نفسها وتنافس أمريكا فى الميدان الدولى .

ولا يصح أن يقال أيضاً إن الولايات المتحدة تخشى إفلاس بعض المدنيين أو عدم استطاعة هؤلاء الدفع فى المستقبل . وذلك لسببين :

السبب الأول : ان المدخرين بالولايات المتحدة إذا استثمروا أموالهم فى إحدى البلاد المتخلفة فانهم لا يجازفون بأموالهم فى أية جهة ولأى شعب ، بل هم يدرسون أحوال المنطقة وإمكانياتها فى الاستثمار وتوافر الأيدى العاملة فيها وقدرتها على الدفع وقوانينها ، وما إذا كانت تلك القوانين تسمح بخروج الأرباح الى أمريكا . وفوق هذا كله ، يفكرون في استقرار البلد السياسى قبل المجازفة فى الاستثمار ، ثم أنهم يرسلون الفنيين المتخصصين الأكفاء ليضمنوا للمشروع النجاح .

والسبب الثانى أن الولايات المتحدة نفسها قد حصلت على أموال طائلة نتيجة استثمار رءوس أموالها فى الخارج فى الفترة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ولا يخفي أن الكساد العظيم قد جاء فى تلك الفترة وأثّر ولاشك على دخل الولايات المتحدة من استثماراتها فى الخارج ، ومع هذا فان الجدول رقم (١٤)[2] يبين لنا البلايين من الدولارات التى حصلت عليها الولايات المتحدة أثناء المدة المذكورة أى ما بين الحربين .

واذاً لا سند هناك للدعوى التى يدعيها بعض المفكرين من أن الولايات المتحدة تخشى استثمار أموالها بالبلاد المتخلفة ، فقد فاضت لديها المدخرات الآن ولا بد من أن تلج أبواب الاستثمار فى البلاد المحتاجة إلى النمو والارتقاء . كما أنها من ناحية

---

(١) أنظر كتاب انك Salera السابق ص ٥١٩ (٢) أنظر الصفحة التالية .

جدول استثمارات الولايات المتحدة فى الخارج[1] ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠

جدول رقم (١٤)

الاستثمارات ودخولها	بلايين الدولارات
مقدار ما استثمرته الولايات المتحدة فى الخارج حتى آخر سنة ١٩١٩	٦,٥
الاستثمارات الصافية الجديدة بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠	٦,٩
المجموع	١٣٤
دخول القروض التى قدمها المستثمرون الأمريكيون :	
— قيمة الاستثمارات فى نهاية ١٩٤٠	٩,٨
— دخول تسلمها المستثمرون بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠	١٣,٩
المجموع	١٣,٧
الزيادة من الاستثمار	٢٠,٣

أخرى — كما برهنا الآن — قد اعترف أبناؤها أنفسهم على أن الولايات المتحدة قد حصلت على دخل طيب (١٠,٣ بلايين من الدولارات) حتى فى الفترة التى تخللتها الأزمة والكساد .

٦ — لِمَ نرغب فى التصنيع سريعاً :

وليست رغبة المتحمسين لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية بمصر، إلا حباً فى الارتقاء الاقتصادى السريع ، والتنمية الاقتصادية العاجلة التى تنتشل البلد من فقرها المدقع . ونحن فى ذلك ننظر الى اعتبارات اقتصادية ثلاثة خاصة بالبلاد المتخلفة ، بل هى دروس ثلاثة نتلقاها من البلاد المتقدمة الغنية الكبرى ، وتتلخص تلك الدروس فيما يلى :

١ — أن دخل الفرد بالبلاد المتخلفة اقتصادياً ، لم ينم إلا ببطء شديد ، بينما نما دخل البلاد الصناعية الكبرى بسرعة فائقة . وإنا لنلحظ ذلك حتى منذ ١٩٣٩ إلى الآن ، وهى الفترة التى ازداد فيها التقدم ببلاد العالم المختلفة . ومعنى ذلك أن أبناء البلاد المتخلفة اقتصاديا قد أصبحوا أفقر نسبيا ، حيث زاد دخل الفرد منهم زيادة قليلة مع ازدياد عدد السكان نسبة كبيرة ، بينما زاد دخل الفرد بالبلاد المتقدمة زيادة عظيمة ، وزاد عدد السكان زيادة قليلة . والجدول الآتى يوضح لنا هذه الظاهرة الهامة .

---

(١) أنظر كتاب Economic Reconstruction باشراف البروفسور Seymour E. Harris ص ٣٥٨ — ٣٥٩ نيويورك ١٩٤٦ نقلا عن : August Maffry " Foreign Trade in The Post-War Economy ", Survey of Current Business, November 1944, p, 11.
عن مصلحة التجارة بالولايات المتحدة .

مقارنة بين دخل الفرد فى بعض البلاد المتقدمة ودخل الفرد فى بعض البلاد المتخلفة لكل من عامى ١٩٣٩ — ١٩٤٩

جدول رقم (١٥)

البلد	الدخل السنوى للفرد مقيساً بدولارات الولايات المتحدة عام ١٩٣٩	الدخل السنوى للفرد مقيسا بدولارات الولايات المتحدة عام ١٩٤٩	النسبة المئوية للزيادة أو النقص
الولايات المتحدة .	٥٥٤	١٤٥٣	+١٦٢,٣
المملكة المتحدة .	٤٦٨	٧٧٣	+٦٥,٢
سويسرا . . .	٤٤٥	٨٤٩	+٩٠,٧
السويد	٤٣٦	٧٨٠	+٧٨,٩
استراليا . . .	٤٠٣	٦٧٩	+٦٨,٤
نيوزلندا . . .	٣٩٦	٨٥٦	+١١٦,١
كندا	٣٨٩	٨٧٠	+١٢٣,٦
هولندا	٣٣٨	٥٠٢	+٤٨,٥
الدانمارك . . .	٣٣٨	٦٨٩	+١٠٣,٥
فرنسا	٢٧٩	٥٨٧	+١١٠,٤
بلجيكا	٢٦١	٥٨٢	+١٢٢,٩
إيطاليا	١٤٠	٢٣٥	+٦٧,٨
مصر	٨٥	١٠٠	+١٧,٦
سيلان	٦٣	٦٧	+٦,٣
إكوادور . . .	٤٤	٤٠	—٩,٠٩
الهند	٣٤	٥٧	+٦٧,٦
الفلبين	٣٢	٤٤	+٣٧,٣
الصين	٢٩	٢٧	—٦,٩
إندونيسيا . . .	٢٢	٢٥	+١٣,٦

ملاحظة : كنا نود أن نقارن زيادة أو نقصان الدخل السنوى للفرد بالبلاد العربية مثل العراق وسوريا ولبنان والبلاد العربية السعودية واليمن لولا عدم وجود أرقام الدخل عام ١٩٣٩ ، ومع ذلك فان الدخل السنوى للفرد بالعراق عام ١٩٤٩ هو ٨٥ دولاراً ، وسوريا ١٠٠ ولبنان ١٢٥ والبلاد العربية السعودية ٤٠ ، واليمن ٤٠ ، وكلها أرقام تدل على انخفاض الدخول كما جاء فى إحصاء هيئة الأمم السابق الذكر .

ويتبين من هذا الجدول ، أن دخل الفرد فى البلاد المتقدمة قد زاد فى عشر سنوات زيادة سريعة تلفت النظر ، حيث زاد دخل الفرد فى الولايات المتحدة ١٦٢,٣ ٪ وفي المملكة المتحدة ٦٥,٢ ٪ وفى سويسرا ٩٠,٧ ٪ بينما زاد الدخل فى البلاد المتخلفة زيادة طفيفة ضئيلة . فقد زاد فى مصر ١٧,٦ ٪ فقط وفى سيلان ٦,٣ ٪ بل انه قل فى بلاد مثل اكوادور بمقدار ٩,٠٩ ٪ وكذلك فى الصين بمقدار ٦,٩ ٪ .

هذه الحقيقة وحدها كانت تكفى لأن تدعونا إلي ضرورة زيادة دخول الأفراد بالبلاد المتخلفة لرفع مستوى معيشتهم . وأنى لتلك البلاد هذه الزيادة بغير استثمار قدر كبير من رءوس الأموال الأجنبية وبغير إبطاء . وإذا كان دخل الفرد فى مصر وحتى فى فترة الحرب لم يزد إلا بمقدار ١٧,٦ ٪ مع كثرة ما أنشىء من شركات مصرية فى تلك المدة ، فان الاستثمار الأجنبي يصبح ضرورة ملحة [١] .

٢ — والدرس الثانى الذى لقنتنا إياه الدول المتقدمة ، أن الدول المتخلفة كانت تصدر المواد الخام والمواد الغذائية فى مقابل كمية صغيرة من السلع المصنوعة، وأن الاحصائيات قد برهنت — أثناء الخمسين عاما التي أتت قبل الحرب العالمية الثانية — على أن القوة الشرائية لتلك المواد الخام التى تصدرها الدول المتخلفة وتعتمد عليها فى تجارتها الخارجية ، قد نقصت بمقدار ٤٠ ٪ [٢] إذا قوّمت بوارداتها من السلع المصنوعة ، مما شحذ همة أبناء المناطق المتخلفة الى التصنيع ، لانتاج السلع التى تجد فى السوق العالمية أسعاراً أعلى نسبيا .

ومن جهة أخرى ، نجد أن أثمان المواد الغذائية والمواد الخام التى تنتجها الدول المتخلفة ، تنخفض انخفاضاً كبيراً أثناء الكساد والأزمات . ومع ذلك فان هذا الانخفاض لا يغرى المزارعين على تقليل عرض محاصيلهم ، لأن الأرض التي يعتمدون عليها لا بد أن تزرع . بخلاف المنتجات الصناعية التى إذا انخفضت أثمانها وتدهورت ، قلل المنتجون من إنتاجها . وبمعنى آخر نجد أن عرض المنتجات

---

(١) ذكرنا فى ص ١٤ من هذا البحث أن مصر فى حاجة إلى حوالى ٤٧ مليونا من الجنيهات سنويا كى يزداد دخل الفرد بمقدار ٢ ٪ .

(٢) انظر ص ٥٢٦ من كتاب Salera سالف الذكر .

الزراعية حتى فى الأجل الطويل بالنسبة للطلب عليها ، أقل مرونة من عرض المنتجات الصناعية بالنسبة للطلب عليها . من هنا نشأت حاجتنا الى الصناعة كى نعد للأزمات عدتها، ومن هنا أيضاً نشأت حاجتنا إلى رءوس الأموال الكبيرة .

٣ — أما الدرس الثالث ، فيتلخص فيما عانته البلاد المتخلفة من نقص كبير فى السلع المصنوعة أثناء الحرب ، وذلك بالنسبة لعدم وجود السفن ، وللحصار الاقتصادى الذى تفرضه الدول المتحاربة ، مما شجع بعض البلاد المتخلفة على انشاء بعض الصناعات أثناء الحرب .

٧ — زيادة المقدرة الانتاجية وتنويع الانتاج :

إننا نعنى باستثمار رءوس الأموال الأجنبية بمصر ، أن نعتمد أولا على إنشاء الشركات فى بلادنا برءوس أموال أكثرها أو غالبيتها من المدخرين الأجانب ، وذلك بغية الارتقاء الاقتصادى . ولكى نحصل على أحسن النتائج يجب أن نوجه مشروعات الاستثمار فى عمليات التصنيع التى تعتبر أساسية بالنسبة للاقتصاد الصناعى ، مثل مشروعات توليد القوى المحركة ، ومشروعات النقل ومشروعات التعدين والبترول لوجود المعادن والبترول فى باطن أرضنا . مثل هذه المشروعات تتطلب رأس مال حقيقى كبير ولكنها تعطى نتائج ملموسة بعد عدة سنين . حتى إذا تمت عمليات الاستثمار ، استطعنا بعد فترة ما أن نحصل على القوى المحركة والنقل بمعدلات تتناقص كلما زاد الانتاج الصناعى .

ونحن نعنى بذلك محاولة الوصول إلى هدفين هامين : أولهما ، زيادة المقدرة الانتاجية الاهلية ، وثانيهما تنويع الانتاج وعلى الأخص فى الاتجاه الذى يؤدى إلى إنتاج صناعى تزيد معه مقدرتنا على التصدير . وليس معنى هذا أن نبدأ بانتاج السلع التى تتفوق البلاد الأخرى فى إنتاجها ، بل ننتج ما تسمح به طبيعة بلادنا وما يتكلف أقل نسبياً من تكاليف البلاد الأخرى .

وإذا قيل فى هذا الصدد ، إن معظم عمالنا من الزراعيين ، وإن الصناعة تحتاج إلى عمال مهرة ، فالرد على ذلك أن العمال المصريين قد بدأوا فعلا فى التعود على الجو الصناعى ، وانتقلوا الى المصانع بكفر الدوار وشبرا والمحلة والاسكندرية الخ .

ولا يخفى أن إغراء العمال الزراعيين على العمل بالمصانع ، سيمهد السبيل أمامهم لأن يصبحوا نصف ماهرين أو ماهرين ، مما يزيد من إنتاجية العامل فيرتفع مستوى معيشته .

٨ — الاستثمار الأجنبي يعمل على توظيف الأموال المصرية :

وهناك حقيقة اقتصادية هامة ، تتضمن زيادة الاستثمارات الأهلية ، كلما زادت رءوس الأموال الأجنبية فى مصر[1] ، فالبلد المفتقرة إلى رءوس أموال أجنبية ستأتى بها على شكل عدد وآلات ولكنها ستضطر إلى بناء المصانع بأحجار وأخشاب مما لديها وسيشتغل فى البناء عمال أهليون ، فيزيد الطلب على النجارين والبنائين مثلا ، وترتفع أجورهم ودخولهم وبالتالى مستوى معيشتهم . فاذا فرضنا مثلا أن شركة تكونت فى مصر برءوس أموال غالبيتها من ألمانيا لاقامة مصنع للزجاج بالقاهرة ، وأن بضعة آلاف من العمال سيعملون فى مثل هذه الشركة . أليس من المعقول أن تأتى الآلات المطلوبة من ألمانيا ، وأن يحضر الفنيون من مديرين ومهندسين من تلك البلد ؟ ثم أليس من المعقول أيضاً أن مثل هذه الصناعة ستحتاج إلى صناديق خشبية كثيرة ، يصنعها النجارون بمصر ، وإلى مادة خام الخ . . . فتنشط تجارة أخرى لدينا ؟ وإلى وقود وسائقين ومفتشين وغير ذلك ؟ وإذاً ، فافتتاح مصنع واحد برءوس أموال أجنبية ، مجلبة لخير اقتصادى خاص باستثمار كثير من المدخرات الأهلية فيما تتطلبه الصناعة الجديدة . وبمعنى آخر أن استثمار رءوس أموال أجنبية فى مصر سيعمل على توظيف كثير من الأموال المصرية .

٩ — تحسين المستويات الاجتماعية والصحية وإطالة فترة العمر :

ومن ناحية أخرى ، فان حركة التصنيع نفسها تدخل تغييرات خاصة فى أحوال السكان وفى فترة أعمارهم . إذ المشاهد بالبلاد الصناعية ، أن الحكومة وأصحاب المصانع يعنون بأمور العمال من حيث التغذية والمسائل الصحية وساعات العمل والأجور وتقليل الحوادث وغير ذلك ، مما تزداد تبعاً له فترة عمر الأفراد .

---

(١) أشرنا إلى هذه الحقيقة فى الجزء الثانى من هذا البحث ص ص ٢٠ — ٢١

وحينما يعيش الفرد مدة أطول فان الفترة التي يكون فيها قادراً على الانتاج تزداد كذلك. وليس أدل على هذا من أن البلاد المتقدمة يزيد فيها متوسط العمر بمدى واسع عن متوسط العمر بالبلاد المتخلفة . والجدول الآتي يوضح لنا هذه الحقيقة :

متوسط العمر فى بعض البلاد المتقدمة والمختلفة [1]

جدول رقم (١٦)

البلد	متوسط العمر بالسنة	البلد	متوسط العمر بالسنة
الولايات المتحدة .	٦٢,٥	ايطاليا . . .	٤٩,٣
المانيا	٥٦	الهند	٢٤,٧
انجلترا	٥٥,٦	مصر للرجال . .	٢٤
فرنسا	٥٢,٢	مصر للنساء . .	٢٧

فاذا كان متوسط العمر بالولايات المتحدة ٦٢,٥ عاماً ، وإذا اعتبرنا أن الافراد يبدأون فى الانتاج من سن ١٧ أو ١٨ سنة ، وإذا تركنا خمس سنوات فى نهاية العمر لنقص الكفاية ، فانا نجد أن بلداً كالولايات المتحدة يظل فيها الأفراد منتجين أثناء فترة متوسطة قدرها أربعون عاماً . أما فى مصر ففترة العمر المتوسطة كلها ٢٤ عاماً للرجال و ٢٧ عاماً للنساء ، فكأن فترة انتاج الفرد فى الولايات المتحدة تعادل فترة انتاج فردين لدينا .

ولا يخفى أنه مع التطور أو الارتقاء الاقتصادى ، وأنه كلما أدخلت تحسينات خاصة بالتغذية وبالصحة لدى الطبقات العاملة ، فستزداد فترة العمر المتوسطة ، عن طريق التحسينات الصحية والغذائية ، وعن طريق النمو الفكرى ورغبة الآباء فى ضمان حياة أطيب للابناء ، فيقل معدل المواليد ويزداد عدد الافراد الذين يوجدون

(١) انظر « سكان هذا الكوكب » للدكتور محمد عوض محمد ص ١٦٤ وانظر التعليق على هذا الجدول فى كتاب «السكان وموارد الثروة فى مصر» تأليف السيد حسين عبد الله وتقديم الأستاذ وهيب مسيحه ص ص ١٣٠ — ١٣١ — يوليو ١٩٥٣ . وقد ذكر الكاتب F. L. Allen فى كتابه The Big Change السالف الذكر فى الفصل الرابع عشر أن متوسط أعمار أبناء الولايات المتحدة فيما بين ١٩٠٠ و ١٩٥٠ قد ارتفع من ٤٩ إلى ٦٨ (والكتاب تحت الطبع بالعربية الآن).

فى فترة العمل المنتج ، إذا قورن بعدد الأفراد الذين يوجدون فى فترة الاعمال غير المنتجة

وكيف نصل الى هذا كله ، طالما كانت إمكانياتنا المالية محدودة ، ورءوس أموالنا غير كافية ، ولو اعتمدنا عليها وحدها لما وصلنا إلى هدفنا إلا بعد السنين الطويلة ؟

١٠ — هل نستغنى بالتضخم عن استيراد رءوس الأموال ؟

ولسنا نعتقد أن من بين الاقتصاديين المصريين من يطالب بتمويل الصناعة عن طريق التضخم ، بعد التجارب القاسية التى مرت بها بعض الدول التى اتبعته ، وبعد أن رأينا كيف عانت منه الأمرين الطبقات الفقيرة وجماعات العمال ، ولم يستفد منه إلا أصحاب الثروات . نقول إن التضخم كسياسة معيبة أمر مفروغ منه ، ولكن لعل البعض يشير إلى حالة التضخم التى صاحبت الاقتصاد البريطانى أثناء الحرب العالمية الثانية ، فهم يزعمون أن الحكومة تستطيع أن تكوّن رأس المال عن طريق ما تصدره من أوراق البنكنوت ، فيحصل المنتجون على دخول أكثر مما يدفعون لعوامل الانتاج . أى أن الدولة تعتمد فى هذه الحالة على الادخار الاجبارى بتقليل الاستهلاك لارتفاع الاثمان ، مما يعمل على ازدياد تكوين رأس المال . ولكن الحقيقة الخاصة بقلة الاستهلاك وحدها تتضمن هبوطاً فى مستوى معيشة الافراد ، ويعزز ذلك ارتفاع الاثمان وعلى الأخص لدى الطبقات العاملة والفقيرة والمتوسطة ، ارتفاعا أكبر نسبياً من زيادة الدخول ، مما ينتهى دائما بآثار وخيمة العواقب .

ولكن المهم فى الامر ، أن الاستثمار وخاصة فى البلاد المتخلفة يحتاج الى عدد وآلات وأفران وهياكل ، أو قل يحتاج إلى معدات رأسمالية من البلاد الصناعية المتقدمة . فكيف إذاً نستطيع أن ندفع قيم هذه المعدات إلى الخارج دون أن يكون لدينا قدر موفور من العملات الاجنبية ؟ وهل هناك دولة صناعية تقبل أن ندفع لها ثمنا لما نستورده منها من أدوات الانتاج ، أوراقا من البنكنوت الذى يصدره البنك الاهلى المصرى ؟ إذاً لابد أن يكون لدينا مقدار وفير من العملة الاجنبية

لكى ندفع منه ثمن وارداتنا من السلع الانتاجية ، ولن يتأتى ذلك إلا بزيادة استثمار رءوس الأموال حتى تزيد الصادرات[1] .

وإذا كنا قد وجدنا صعوبة فى إيجاد المقدار الكافى من العملات الاجنبية — وخاصة أثناء سنى ما بعد الحرب — لندفع ثمن القوت الضرورى وهو القمح ، مما اضطرت معه حكومة العهد الحالى إلى تشجيع زراعة القمح من جهة ، والى وضع القيود الخاصة بالاستيراد وتشجيع التصدير من جهة أخرى . فكيف اذاً نستطيع أن نحصل على ما نريد من عدد وآلات ، إلا إذا زاد نشاطنا الانتاجى ، وزادت قدرتنا على التصدير ؟ فكأن القدرة على التصدير إنما أساسها زيادة الانتاج ، وزيادة الانتاج — كما أوضحنا — ليست إلا نتيجة لزيادة رءوس الأموال من ناحية ، وزيادة الكفاية الانتاجية من ناحية أخرى .

ومع ذلك ، أليس معنى التضخم نفسه هبوطا لقيمة عملتنا ، مما يؤدى فى النهاية الى ضعف مقدرتنا على الاستيراد ؟ وما دمنا نعترف أن السياسات النقدية للبلاد المتخلفة ، لم تصل بعد الى درجات عالية ، ولم يتخصص عمال تلك البلاد التخصص الفنى الكامل ، لاعتمادهم فى الأغلب على الزراعة أفلا يكون التضخم سببا فى تأخير الاقتصاد النقدى للبلد المتخلفة ، وفى منع العامل من زيادة تخصصه ، وفى تقليل الثقة بالسياسية النقدية حتى عند أبناء البلد أنفسهم ؟

وما دمنا سنخلق نقوداً ورقية جديدة دون إنتاج معدات رأسمالية ، أفليس معنى ذلك ، أن عجلة إصدار البنكنوت ستدور ، ولكن لانتاج سلع الاستهلاك والاستزادة منها . وحتى فى هذه الحالة لن نستطيع تشغيل العاطلين من العمال ، ما دمنا لم نحصل على المعدات الرأسمالية المطلوبة .

وحتى فيما يختص ببريطانيا ، فان موجة التضخم التى سادت هناك أثناء الحرب العالمية الثانية ، قد جعلت الشركات الموجودة فى حاجة الى رأس المال ، وذلك لأن قيمة الاستبدال الخاصة برأس المال الحقيقى ارتفعت ارتفاعاً كبيراً ، حتى

---

(١) لزيادة التفصيلات انظر الفصل السادس من Measures for The Economic Developmen of Under Developed countries by a Group of Experts, United Nations Publications, New York, May, 1951.

أن الأموال الاحتياطية التي احتفظت بها الشركات البريطانية — مع كبر حجمها وضخامتها — لم تكن كافية لاستبدال آلات المصانع وأدواتها وللسير بالمصانع مع التطورات الجديدة . ولو لم تكن الأسعار قد ارتفعت هذا الارتفاع الكبير ، لاستطاعت المصانع أن تحقق الغرضين اللذين احتفظت بالاحتياطيات من أجلهما . بل إن الاحتياطات أصبحت بعد الحرب كافية لاستبدال الآلات فقط ، مع أن السنين الحالية هي سنى الفرص والتغير [1] والتطور .

لهذه الأسباب كلها لايصح أن نفكر فى اتباع سياسة التضخم حتى لا نعرض اقتصادنا للانهيار أو لهزات عنيفة يمكن أن يتجنبها .

١١ — تشجيع الاستثمار الفردى :

ومع أن الاتجاه في العصر الحديث يسير نحو اقتراض حكومة من حكومة أو من حكومات أخري ، وذلك لما يعترض الاستثمار الفردى من صعوبات جعلته يتردد فى كثير من الأحيان ، ومن هذه الصعاب تعرضة للمخاطر في الدول المقترضة [2] ، إلا أننا — فيما يختص بمصر — نرى ضرورة تشجيع الاستثمار الفردى بكل الطرق الممكنة ، وتمهيد السبيل أمامه لتحقيق الأهداف السامية التى كررناها فى هذا البحث . ولعل تفضيلنا هذا يرجع إلى أن الحكومة قد تقترض الأموال فيطمئن المقرض ، ويعرف أنه سيحصل على الأقساط والفوائد فى مواعيد معينة مضبوطة ، سواء نجح المشروع الذى اقترضت له الحكومة المال أم فشل ، بينما نجد عكس ذلك تماما فى حالات الاستثمار الفردى ، حيث يأتى المال وتأتى معه الكفايات من مهندسين وإداريين وفنيين متخصصين ، فيسهرون على أحوال المشروع ولكنهم ولا شك يفيدون الكثيرين من المصريين ممن يشتغلون معهم . وإذا قيل إن غرض هؤلاء المستثمرين الربح وزيادة معدلاته عن المعدلات التى كانوا يحصلون عليها لو استثمروا الاموال فى بلادهم ، فان المفكر فى رفاهة مصر ، يتمنى

---

(١) انظر كتاب A Discussion of Money, by : A. W. L. Coulborn نيويورك ١٩٥٠ ص ٢٧٠

(٢) انظر International Trade and Economic Development تأليف البروفسور Jacob Viner اكسفورد ١٩٥٣ ص ١٠٩

لمشاريعهم النجاح فى حدود ما سنه العهد الجديد من قوانين ، وذلك لأن نجاحهم معناه استمرار المشاريع قائمة ، وبالتالى تشغيل العمال وتشغيل الكثيرين من المهندسين المصريين وغيرهم ، ثم إنعاش لنواح صناعية وتجارية مصرية تكمل المشروع الكبير الممول برءوس أموال أجنبية .

وإذاً فنحن نفضل الاستثمار الفردى ونعتقد أن الحكومة الحاضرة قد خطت خطوة نرجو لها التوفيق ، حينما أصدرت القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار المال الأجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية ، اذ احتفظت للمصريين بحقوق وأعطت الممول الأجنبي فرصة طيبة للاستثمار .

أما حقوق المصريين فقد نص عليها القانون السالف الذكر فى أكثر من موضع فجاء فى المادة الأولى ما يلى :

« يعتبر مالا أجنبياً فى تطبيق أحكام هذا القانون . . . الآلات والمعدات الصناعية والزراعية وآلات التعدين ومعداته الأولية اللازمة لاقامة المنشآت أو التوسع فيها ووسائل النقل ، وذلك إذا كانت مستوردة من الخارج للاغراض المنصوص عليها فى هذا القانون . . » .

فكأن المال الأجنبي قد تحددت أهدافه فى هذه المادة ، حيث تأكد المشرع أنه إذا استثمر فى مصر فللفلاحة الأرض وزيادة إنتاجيتها أو لاقامة المصانع أو التعدين أو النقل . وكلها أمور تزيد من الانتاج فتزداد الدخول فيرتفع مستوى معيشة الأفراد .

لا بل إن المادة الثانية قد أكدت ما جاء فى المادة الأولى ، وحددت ضرورة الانتفاع بالمال الأجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية حيث نصت :

« ينتفع المال الأجنبي بأحكام هذا القانون ، إذا كان مستثمراً فى مشروعات للتنمية الاقتصادية ، سواء أكان ذلك فى الصناعة أو الزراعة أو التعدين أو القوى المحركة أو النقل أو السياحة » .

وكلها أمور نحن فى أشد الحاجة لتنميتها وزيادتها كى يزداد الدخل القومى ، ولم يصبح هناك مجال لاستثمار المال الأجنبي فى سلع ترفيه مهما قيل عن أهميتها .

وفوق ذلك فقد أنشأ القانون فى مادته الخامسة ، لجنة بوزارة التجارة والصناعة تختص بشئون الاستثمار الاجنبى ، وتتكون من ممثلين لوزارة المالية ومجلس الانتاج والبنك المركزى ، ويصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من مجلس الوزراء ، ولا نشك لحظة فى أن لجنة هؤلاء أعضاؤها وهذا أمر تشكيلها ، ستعبث باقتصاديات مصر ، بل إنها لا ريب ستحقق من استثمار المال الأجنبى فى مشروعات الانتاج ، وستطرح جانبا كل المسائل الكمالية .

أما حقوق الأجانب أصحاب الأموال ، فقد نص عليها القانون كذلك فى مواضع كثيرة حيث سمح — فى مادته الثالثة — بجواز تحويل الربح الناتج من استثمار المال الأجنبى إلى الخارج ، بما لا يجاوز عشرة فى المائة . وإذا جاوز الربح فى سنة من السنوات هذه النسبة ، تقيد الزيادة لحساب السنوات التى يقل فيها الربح ؛ وهكذا أصبح لصاحب رأس المال الأجنبى حق الحصول على ١٠ ٪ وهو معدل كبير طيب اذا تحقق ؛ مع أن القوانين الماضية كانت تضع العراقيل أمام المستثمرين فى سبيل الحصول على أرباحهم ، ولم يكن هذا مشجعاً لأصحاب الأموال على الاستثمار ، بل ضجت مراقبة النقد فى مصر بشكواهم فى الماضى للحصول على الارباح أو جزء منها . وذلك أن مشروعا من المشاريع أقيم فى مصر مثلا فى السنين الخالية ، وساهم فى أسهمه أفراد عديدون من الولايات المتحدة ، ومع ذلك فقد كان مديرو الشركة بمصر يذكرون للمساهمين فى كل عام ، أن القوانين المصرية لا تسمح بتحويل الارباح الى أمريكا ، فيأسف هؤلاء ويتأملون ويمتنعون عن استثمار أموال أخرى فى مصر [1] .

لهذا كله نعتقد أن السماح بتحويل الارباح فى الحدود التى رسمها القانون ، أمر مشجع للمستثمرين على الاستثمار .

كما أجاز القانون اعادة تحويل رأس المال الى الخارج ، ولكن بعد خمس سنوات ، وبما لا يجاوز خمس القيمة المسجل بها سنويا . فرأس المال الاجنبى اذاً —

---

(١) فى مصر الآن شركة مساهمة لمساهميها الأجانب مليون جنيه مصرى من الأرباح التى تراكمت على ممر السنين ولم يحصل المساهمون حتى الآن على شىء منها ، ومثل هذه الحالة لم تكن تشجعهم أو غيرهم على استثمار أموال أخرى فى مصر .

مع الاحتياطات السابقة كلها — لا يجوز أن يدخل مصر للمضاربة أو لغيرها أو حتى للاستثمار دون أن يتخذ صفة الجدية ، لأنه سيمكث بمصر فترة أقلها خمس سنوات . وحتى عند إعادة تحويله فسيحول فى بحر خمس سنوات أخرى .

واذاً فقد جاءت المادة الثالثة بفرص طيبة للسمول الاجنبي ، ولكنها فى نفس الوقت ضمنت لمصر حقوقاً عظيمة أخرى .

وهناك فى القانون مسائل أخرى في صالح رجال الاعمال الاجانب ، مثل تيسير الحصول على تأشيرات الاقامة وغير ذلك .

كل هذه أمور نرجو أن تشجع وعلى الاخص المستثمرين الامريكيين الذين استثمروا الجانب الأكبر من أموالهم بعد الحرب فى النصف الغربى من الكرة الارضية [1] ولم يغامروا بالأستثمار فى جهات بعيدة .

تبقي بعد ذلك مسألة الأرباح أو الفوائد وكيف ندفعها من حصيلتنا الصغيرة من الدولارات ، وعلى الاخص اذا لم تشتر الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من قطننا ؟ الواقع أننا قد اتخذنا كل الاحتياطات الممكنة لزيادة قدرتنا الانتاجية عن طريق استثمار المال فى مسائل التنمية ، ولا شك أننا عن طريق التصنيع ، سنكون أقدر على التصدير فى المستقبل . وليس من الضرورى أن نصدر للولايات المتحدة سلعاً تنتجها بنفسها بل نصدر اليها سلعا متنوعة تتوقف على طريقة تشكيلنا لاقتصادنا الزراعى والصناعى . وما من بلد — حتى أمريكا نفسها — اعتمدت على زيادة انتاجها وزيادة دخلها عن طريق استثمار رءوس الأموال الأجنبية ، الا وأصبحت قادرة على دفع الارباح أو الفوائد . بل زاد دخلها وزادت قوتها الانتاجية ، حتى أصبحت فى القرن العشرين بلداً مصدراً لرأس المال ، بعد أن كانت بلداً مستورداً له فى القرن التاسع عشر كما ذكرنا فيما سبق . واذا كان هذا قد طبق على كثير من البلاد الأخرى فى الماضى ، فلم لا يطبق على مصر فى العهد الجديد وبعد اتخاذها كل هذه الضمانات ؟

---

(١) ذكرت النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى (المجلد الخامس من العدد الأول ١٩٥٢) ص ٦٥ فى معرض التحدث عن الاستثمار الأمريكى الخارجى بعد الحرب « انه فى الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٠ كانت أمريكا اللاتينية مصدر ٤٠ ٪ من مجموع دخل الاستثمار الخارجى كما كانت كندا مصدر ٢٦ ٪ منه .

١٢ — التخصص فى الاستثمار :

وهنا يجدر بنا أن نذكر أن مصر لن تعتمد على رءوس الأموال الأمريكية وحدها ، ولن تعتمد على مشروع انتاجى واحد ، بل إنها بالقانون الجديد الذى أصدرته قد فتحت بابها على مصراعيه ليلجه المال الاجنبي من أية دولة . ولا يخفى أن كل دولة تتخصص فيما تؤهله لها طبيعتها وكفاية ابنائها ومقدار المدخر لديهم فالممول الامريكى [١] مثلا يفضل استثمار أمواله فى البترول ، والممول الانجليزى يرغب فى إنشاء السفن والممول السويسرى يبز غيره من الممولين فى استثمار أمواله فى الفنادق ، والممول الالمانى قد تفوق فى الصناعات الكيماوية ويفضلها فى الاستثمار عن غيرها . فلا يمكن أن نخشى من الآن عدم قدرتنا على دفع الأرباح لامريكا . لان هذه مهما استثمرت فى مصر فستستثمر أموالها فى بعض المشروعات فقط .

١٣ — الاقتراض من البنك الدولى للانشاء والتعمير :

توجد فى مصر مشروعات هامة تحتاج الى تمويل كبير مثل مشروع السد العالي . وقد ترى الحكومة المصرية أن تمتلك هذا المشروع وأن تديره بنفسها ، على اعتبار أنه دعامة إقتصادية هامة ، ومؤسسة أهلية لا يصح أن تكون فى أيدى الشركات أو الافراد . وعندئذ لانرى مانعاً على الاطلاق من التجاء الحكومة الى البنك الدولى تقترض منه الملايين المطلوبة ، وعلى الاخص بعد أن علمنا أن هذا المشروع بالذات ، سيعمل على استخدام المعادن الموجودة فى مصر ، وسيستعمل فى توليد أكبر قوة كهربائية عرفتها البلاد حتى الآن مما يفيدها فى مشروعاتها الأخرى . ونحن لا نتفق مع المتشائمين الذين يسرفون فى التشاؤم ويتخوفون من اقتراضنا من البنك ، بحجة أن الدول الكبرى هى المسيطرة على شئونه ، فاذا اقترضنا منه فقد تتدخل هذه الدول فى شئوننا كما يزعمون . بل إننا نعترض على هذا التشاؤم ولا نرى غضاضة مطلقاً فى إقتراض الحكومة المصرية من البنك

---

(١) انظر فى هذا بحث الدكتور حمدى سابق الذكر ص ١٢ — ١٣ وقد ضرب فى مسألة التخصص مثلا خاصاً بانجلترا ، وكيف انها فى الوقت الذى كانت فيه مصدرة لرأس المال ، اعتمدت على رأس مال أمريكى لانشاء مواصلاتها الحديدية بلندن تحت الارض ، بمعدل يقرب من ٥٠٠ مليونا من الجنيهات سنويا .

الدولى ، بل نعتبر هذا واجباً قومياً هاماً ، ولو استطاعت الحكومة تحقيقه لقدمت لمصر الخير الوفير وذلك للأسباب الآتية [1]:

أولا — نستطيع أن نحصل على المال اللازم بعد أن يضمن البنك الدولى كل أو بعض القروض التى يقدمها المستثمرون الينا ، سواء أكانوا من الافراد أو الشركات ، ولن يقدم البنك هذا الضمان إلا إذا وثق تماما أن القروض ستستثمر فى مشروعات معينة للانشاء والتنمية . وفى هذا تأمين جديد لنا فى أن قروضنا لن تحاكى بعض قروض اسماعيل فى الاغراض التي عقدت من أجلها .

وإذا قيل إن البنك سيحصل على عمولة قدها من ١ ٪ الى ١½ ٪ على المبالغ المقترضة فى السنوات العشر الاولي . فان ضمانه للقروض سيعمل على انخفاض تكاليفها ، وذلك لان البنك يطرح قروضه بمعدلات منخفضة الفائدة ، حتى لا تزيد تكاليف تلك القروض على الحكومة عن ٤ ٪ أو ٤½ ٪ [2] فى العام بما فى ذلك عمولته ، وهي تكاليف كما نرى صغيرة إذا قورنت بما ندفعه للحكومات الاجنبية أو بيوت المال للحصول منها علي الاموال اللازمة .

ثانياً — يمكن للبنك أن يقدم الينا قروضا مباشرة من أمواله ، فيقرر عندئذ مقدار الفائدة ومدة القرض وجدول الاستهلاك الخاص بالمدفوعات . ولا شك أننا سنطالبه عندئذ أن تكون الفائدة وفترة القرض من الامور المعقولة ، مع ملاحظة طبيعة وأحوال المشروع الذى نقترض لانشائه .

ثالثاً — يستطيع البنك أن يضمن القروض التى نقترضها من المستثمرين الافراد أو الشركات بالبلاد التى ساهمت فى البنك . وهكذا نجد أنواعا ثلاثة للقروض والضمانات التى يقدمها البنك ، لنختار منها ما يلائم طبيعة مشروعنا .

رابعاً — أن البنك حتى ٤ سبتمبر ١٩٥٣ قد قدم ٨٥ قرضاً الى ٢٩ بلد مختلفة .

---

(١) أنظر كتاب International Monetary Reconstruction للاستاذ Michael A. Heilperin عام ١٩٤٥ ص ٢٣ — ٢٥

(٢) فى بعض حالات قليلة زادت الفائدة والعمولة عن ٤½ ٪ ولكنهما لم يصلا بعد الى ٥ ٪.

وبلغ مجموع قروضه ١,٦٦٣,٦١٨,٤٦٤ [١] ريالا وذلك منذ أن بدأ عملياته عام ١٩٤٦ وتفصيل هذه القروض موضح فى ملحق هذا البحث [٢] .

ويتضح من قروض البنك ، أنه لم يقصر قروضه على العمليات الانشائية الخاصة بالبلاد الفقيرة أو المتخلفة التى تسعى وراء رفع مستوى معيشتها من زيادة دخولها ، ولكنه قدم القروض لبلاد أوروبية متقدمة مثل بلجيكا وفرنسا وهولندا وايطاليا . وقد رأينا أن دخل الفرد فى العام لدى كل من تلك الدول قد وصل الى درجات عالية . ومع ذلك فانها لم تجد غضاضة أو ما نعا من الاقتراض من البنك الدولى بمعدلات منخفضة كما ذكرنا ، لابل إن بلداً مثل الدانمارك التى قلنا ان دخل الفرد بها قد بلغ ٦٨٩ ريالا قد اقترضت ٤٠ مليونا من الدولارات عام ١٩٤٧ لكى تشترى الآلات والمعدات الخاصة بالانشاء والارتقاء . وكذلك قل عن استراليا التى بلغ دخل الفرد فيها ٦٧٩ ريالا فى العام ، ومع ذلك اقترضت هى الاخرى ١٥٠ مليوناً من الدولارات لشراء الآلات والمواد الخاصة بالتنمية وكان ذلك فى وقت أصبحت فيه استراليا بلداً مصدرة للصلب بعد أن كانت مستوردة له قبل الحرب ، وفى وقت ارتقت فيه صناعة العدد لمقابلة كل حاجياتها تقريباً [٣] ومع هذا كله اقترضت للمزيد من التنمية وكان ذلك حال فرنسا أيضاً عام ١٩٤٧ حينما اقترضت قرضاً من أكبر القروض التى قدمها البنك وقدره ٢٥٠ مليوناً من الدولارات لشراء المعدات والمواد الخاصة بالتنمية والارتقاء [٤] .

---

(١) أنظر ص ٧ من التقرير السنوى (حتى آخر يونيه ١٩٥٣) للبنك الدولى للانشاء والتعمير حيث بلغت القروض عندئذ ١,٥٩٠,٧٦٦,٤٦٤ دولار . وأنظر أيضاً ملحق ذلك التقرير (من أول يوليو الى ٤ سبتمبر ١٩٥٣) حيث قدم البنك سبعة قروض أخرى فى هذه الفترة مقدارها ٧٢,٨٥٢,٠٠٠ دولاراً فيكون مجموع ما أقرضه البنك حتى ٤ سبتمبر ١٩٥٣ هو ١,٦٦٣,٦١٨,٤٦٤ دولاراً .

(٢) انظر الملحق (جدول رقم ١٧).

(٣) أنظر Ellsworth سابق الذكر ص ٦٧٠ نقلا عن K. O. Horton and T. R. Wilson, "Some Factors in Post War Export Trade with The British Empire." Economic Series no 39. Dept. of Commerce, Washington, D. C., 1944

(٤) وقد ذكر Ellsworth ص ٦٩٥ أن بنك الاستيراد والتصدير بالولايات المتحدة قدم إعتمادات قدرها ٢ بليونا من الدولارات بين أول يوليو ١٩٤٥ و ٣١ مارس ١٩٤٨ حينما بدأت مساعدات مشروع مارشال وقد حصلت فرنسا وحدها على ١,٢ بليونا من هذه الاعتمادات

وقد انتهزت هذه الفرصة الطيبة بعض البلاد المتخلفة مثل الحبشة والهند والعراق وتركيا ، فاقترضت الحبشة ٧ مليونا من الدولارات لتحسين الطرق وتجديدها ، وللحصول على نقد لبنكها الخاص بالتعمير . واقترضت الهند ١١٣,٥ مليونا لتحسين مواصلاتها الحديدية وتحسين أحوالها الزراعية وترقية القوى الكهربائية والتوسع فى صناعتي الحديد والصلب ، وكان ذلك أيضا فى وقت توسعت فيه الصناعة فى الهند فى نواحى شتى عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية وبالاخص صناعات الحديد والصلب والكيميائيات والمنسوجات ، واقترضت تركيا ٥٠,٦ مليونا من الدولارات لانشاء صوامع الحبوب وإنشاء إحدى الموانى وزيادة استخدام القوى الكهربائية للرى وللتحكم فى الفيضان . وهكذا .

أفتكون هناك فرصة سانحة مثل هذه الفرص ونتردد فى الحصول عليها لمجرد خوفنا من أن الدول الكبرى المتحكمة فى أحوال البنك ، قد تتحكم فى أمورنا المالية ؟ ولم لم يساور هذا الخوف جميع الدول (٢٩) التى اقترضت من البنك ومنها دول متقدمة وأخري متوسطة وثالثة متخلفة ؟ ومادمنا سنحصل على القروض بهذه المعدلات القليلة وسندفع الاقساط والفوائد على فترة طويلة ، فأية دولة تستطيع أن تتحكم فى شئوننا ؟ واذا ساورنا هذا الخوف فى الماضى ، فكيف يجد سبيله الي نفوسنا فى العهد الجديد ؟ إننا نكرر ما سبق أن ذكرناه فى هذا البحث ، من أن حصولنا على قرض أو قروض من البنك الدولى ، هو كسب ومغنم وفائدة ، ولا يصح أن نخاف مادمنا نثق فى أنفسنا .

ومع ذلك فنحن لو طلبنا قرضا فلا بد أن يتحقق البنك من جدية المشروع ، ومن استخدام القرض فى المشروعات الانشائية . وفوق كل ذلك ، لن يعطينا البنك من القروض الا القدر الذى يعلم أننا سنستطيع تسديده ولن يزهقنا أمره ، وكل ذلك بعد دراسات مفصلة ولجان الخ . وعلى كل حال فان مراقبة البنك للقروض الخارجية يمنع الوسائل السياسية التى كانت تستعمل فى الماضى .

ملحق خاص

بقروض البنك الدولى حتى آخر يونيه سنة ١٩٥٣

جدول رقم (١٧)

البلد	أغراض القرض	تاريخ القرض	سنوات الاستحقاق	معدل الفائدة بما فيه عمولة البنك (فى المائة)	مقدار القرض بالدولارات
استراليا . .	آلات ومواد للتنمية	١٩٥٠/٨/٢٢	٥٥—٧٥	٤, ٢٥	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
استراليا . .	الات ومواد للتنمية	٥٢/٧/٨	٥٧—٧٢	٤, ٧٥	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
بلجيكا . . .	معدات لصناعة الصلب وتوليد القوى	٤٩/٣/١	٥٣—٦٩	٤, ٢٥	١٦,٠٠٠,٠٠٠
بلجيكا . . .	آلات ومعدات لتنمية الكنغو البلجيكية	٥١/٩/١٣	٥٦—٧٦	٤, ٥٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
الكنغو البلجيكى	الات ومعدات لتنمية الكنغو البلجيكية	٥١/٩/١٣	٥٧—٧٦	٤, ٥٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل . .	تجديد وتحسين السكك الحديدية	٥٢/٦/٢٧	٥٥—٦٧	٤,٦٢٥	١٢,٥٠٠,٠٠٠
البرازيل . .	تحسين الطرق	٥٣/٤/٣٠	٥٤—٥٩	٤, ٢٥	١٢,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	توليد القوى ومعدات للتليفونات	٤٩/١/٢٧	٥٣—٧٤	٤, ٥٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	تحسين القوى المحركة (الكهربائية)	٥١/١/١٨	٥٥—٧٦	٤, ٢٥	١٥,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	تحسين القوى المحركة (الكهربائية)	٥٠/٥/٢٦	٥٤—٧٥	٤, ٢٥	١٥,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	تحسين القوى المحركة (الكهربائية)	٥٢/٦/٢٧	٥٧—٧٧	٤, ٧٥	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
شيلى (ضامنة)	توليد القوى الكهربائية . . .	٤٨/٣/٢٥	٥٣—٦٨	٤, ٥٠	١٣,٥٠٠,٠٠٠
شيلى (ضامنة)	تحسين الزراعة	٤٨/٣/٢٥	٥٠—٥٥	٣, ٧٥	٢,٥٠٠,٠٠٠
شيلى (ضامنة)	اكتشاف واستخدام منابع المياه الجوفية	٥١/١٠/١٠	٥٥—٦١	٤,٢٧٥	١,٣٠٠,٠٠٠
كولومبيا . .	انشاء الطرق والتحسين والتجديد	٥١/٤/١٠	٥٤—٦١	٣,٨٧٥	١٦,٥٠٠,٠٠٠
كولومبيا . .	مشروع السكك الحديد الاهلى . .	٥٢/٨/٢٦	٥٧—٧٨	٤, ٧٥	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تحسين الزراعة	٤٩/٨/١٩	٥٢—٥٦	٣, ٥	٥,٠٠٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية . . .	٥٠/١١/٢	٥٤—٧٠	٤, ٠	٣,٥٣٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية . . .	٥٠/١/٢٨	٥٢—٧١	٤, ٠	٢,٦٠٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية . . .	٥١/١١/١٣	٥٤—٧٢	٤, ٥	٢,٤٠٠,٠٠٠
الدانمارك . .	آلات ومعدات للانشاء والارتقاء	٤٧/٨/٢٢	٥٣—٧٢	٤, ٢٥	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
سلفادور (ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية . . .	٤٩/١٢/١٤	٥٤—٧٥	٤, ٢٥	١٢,٥٤٥,٠٠٠
الحبشة . . .	تحسين وتجديد الطرق	٥٠/٩/١٣	٥٦—٧١	٤, ٠	٥,٠٠٠,٠٠٠

(تابع) جدول رقم (١٧)

البلد	اغراض القرض	تاريخ القرض	سنوات الاستحقاق	معدل الفائدة بما فيه عمولة البنك (فى المائة)	مقدار القرض بالدولارات
الحبشة . . .	نقد أجنبي لبنك التعمير	١٩٥٠/ ٩/١٣	٥٦ — ٧١	٤, ٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
الحبشة . . .	تحسين وتجديد التليفونات والتلغراف	٥١/ ٢/١٩	٥٦ — ٧١	٤, ٠	١,٥٠٠,٠٠٠
فنلندا . . .	آلات لانتاج الخشب	٤٩/١٠/١٧	٥٠ — ٥١	٣, ٠	٢,٣٠٠,٠٠٠
فنلندا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية وعدد لصناعة الخشب	٤٩/ ٨/ ١	٥٣ — ٦٤	٤, ٠	١٢,٥٠٠,٠٠٠
فنلندا (ضامنة)	القوى الكهربائية وصناعه الخشب وتحسين الزراعة	٥٢/ ٤/٣٠	٥٥ — ٧٠	٤, ٧٥	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
فنلندا (ضامنة)	القوى الكهربائية وصناعة الخشب وتحسين الزراعة	٥٢/١١/١٣	٥٥ — ٧٠	٤, ٧٥	٣,٤٧٩,٤٤٦
فرنسا (ضامنة)	عدد وآلات للانشاء والارتقاء .	٤٧/ ٥/ ٩	٥٢ — ٧٧	٤, ٢٥	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
ايسلندة . .	تطور القوى الكهربائية . . .	٥١/ ٦/٢٠	٥٦ — ٧٣	٤,٢٧٥	٢,٤٥٠,٠٠٠
ايسلندة . .	تطور الزراعة	٥١/١١/ ١	٥٦ — ٧٣	٤, ٥	١,٠٠٨,٠٠٠
ايسلندة . .	آلات لزيادة الخصوبة . . .	٥٢/ ٨/٢٦	٥٤ — ٦٩	٤, ٧٥	٨٥٤,٠٠٠
الهند . . .	تحسين وتجديد السكك الحديدية	٤٩/ ٨/١٨	٥٠ — ٦٤	٤, ٠	٣٤,٠٠٠,٠٠٠
الهند . . .	تحسين الزراعة	٤٩/ ٩/٢٩	٥٢ — ٥٦	٣, ٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠
الهند . . .	تطور القوى الكهربائية . . .	٥٠/ ٤/١٨	٥٥ — ٧٠	٤, ٠	١٨,٥٠٠,٠٠٠
الهند . . .	تطور القوى الكهربائية والتحكم فى الفيضان	٥٣/ ١/٢٣	٥٦ — ٧٧	٤,٨٧٥	١٩,٥٠٠,٠٠٠
الهند (ضامنة)	توسيع صناعتى الحديد والصلب .	٥٢/١٢/١٨	٥٩ — ٦٧	٤, ٧٥	٣١,٥٠٠,٠٠٠
العراق . . .	التحكم فى الفيضانات	٥٠/ ٦/١٥	٥٦ — ٦٥	٣, ٧٥	١٢,٨٠٠,٠٠٠
ايطاليا (ضامنة)	آلات وعدد لتنمية جنوب ايطاليا	٥١/١٠/١٠	٥٦ — ٧٦	٤, ٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠
لكسمبرج .	عدد لصنع الصلب والسكك الحديدية	٤٧/ ٨/٢٨	٤٩ — ٧٢	٤, ٢٥	١٢,٠٠٠,٠٠٠
المكسيك (ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية . . .	٤٩/ ١/ ٦	٥٣ — ٧٣	٤, ٥	٢٤,١٠٠,٠٠٠
المكسيك (ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية . . .	٤٩/ ١/ ٦	٥٠/٧/١	٤, ٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠
المكسيك (ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية . . .	٥٠/ ٤/٢٨	٥٣ — ٧٥	٤, ٥	٢٦,٠٠٠,٠٠٠
المكسيك (ضامنة)	نقد أجنبي لمشروعات صغيرة . . .	٥٠/١٠/١٨	٥٢ — ٥٧	٣, ٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠
المكسيك (ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية . . .	٥٢/ ١/١١	٥٥ — ٧٧	٤, ٥	٢٩,٧٠٠,٠٠٠
هولندا . . .	معدات وآلات للانشاء والارتقاء	٤٧/ ٨/ ٧	٥٤ — ٧٢	٤, ٢٥	١٩١,٠٤٤,٢١٢
هولندا . . .	معدات وآلات للانشاء والارتقاء	٤٨/ ٥/٢٥	٥٣ — ٥٤	٤, ٢٥	٣,٩٥٥,٧٨٨
هولندا (ضامنة)	شراء سفن	٤٨/ ٧/١٥	٤٩ — ٥٨	٣,٥٦٣	٤,٠٠٠,٠٠٠

(تابع) جدول رقم (١٧)

البلد	اغراض القرض	تاريخ القرض	سنوات الاستحقاق	معدل الفائدة بما فيه عمولة البنك (فى المائة)	مقدار القرض بالدولارات
هولندا (ضامنة)	شراء سفن	١٩٤٨/ ٧/١٥	٤٩—٥٨	٣,٥٦٣	٢,٠٠٠,٠٠٠
هولندا (ضامنة)	شراء سفن	٤٨/ ٧/١٥	٤٩ — ٥٨	٣,٥٦٣	٢,٠٠٠,٠٠٠
هولندا (ضامنة)	شراء سفن	٤٨/ ٧/١٥	٤٩—٥٨	٣,٥٦٣	٤,٠٠٠,٠٠٠
هولندا (ضامنة)	معدات للانشاء لبعض الصناعات	٤٩/ ٧/٢٦	٥٢—٦٤	٤,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
هولندا (ضامنة)	شراء طيارات	٥٢/ ٢/٢٠	٥٤ — ٥٨	٤,١٢٥	٧,٠٠٠,٠٠٠
نيكاراجوا . .	تشييد الطرق	٥١/ ٦/ ٧	٥٤ — ٦١	٤,١٢٥	٣,٥٠٠,٠٠٠
نيكاراجوا . .	تشييد صوامع لتخزين الحبوب	٥١/١٠/٢٩	٥٤ — ٦٢	٤,٢٧٥	٥٥٠,٠٠٠
نيكاراجوا (ضامنة)	تحسين الزراعة	٥١/ ٦/ ٧	٥٤ — ٥٨	٤, ٠	١,٢٠٠,٠٠٠
الباكستان . .	تحسين وتجديد السكك الحديدية	٥٢/ ٣/٢٧	٥٤ — ٦٧	٤,٦٢٥	٢٧,٢٠٠,٠٠٠
الباكستان . .	تحسين الزراعة	٥٢/ ٦/١٣	٥٤—٥٩	٤,١٢٥	٣,٢٥٠,٠٠٠
باراجواى . .	تحسين الزراعة	٥١/١٢/ ٧	٥٤—٦٠	٤,٢٧٥	٥,٠٠٠,٠٠٠
بيرو	تحسين الموانى	٥٢/ ١/٢٣	٥٤ — ٦٧	٤, ٥	٢,٥٠٠,٠٠٠
بيرو	تحسين الزراعة	٥٢/ ٨/ ٨	٥٤—٥٩	٤,١٢٥	١,٣٠٠,٠٠٠
اتحاد جنوب افريقيا	توسيع المواصلات	٥١/ ١/٢٣	٥٥ — ٥٦	٣, ٧٥	٢,٠٠٠,٠٠٠
اتحاد جنوب افريقيا ضامناً	تحسين القوى الكهربائية . .	٥١/ ١/٢٣	٥٤—٧٠	٤, ٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
تايلاند . . .	تحسين وتجديد السكك الحديدية	٥٠/١٠/٢٧	٥٤—٦٦	٣, ٢٥	٣,٠٠٠,٠٠٠
تايلاند . . .	الرى	٥٠/١٠/٢٧	٥٦—٧١	٤, ٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠
تايلاند . . .	انشاء وتحسين الموانى	٥٠/١٠/٢٧	٥٤—٦٦	٣, ٧٥	٤,٤٠٠,٠٠٠
تركيا . . .	انشاء صوامع لتخزين الحبوب	٥٠/ ٧/ ٧	٥٤—٦٨	٣,٨٧٥	٣,٩٠٠,٠٠٠
تركيا . . .	تشييد الموانى وتحسينها . . .	٥٠/ ٧/ ٧	٥٦—٧٥	٤, ٢٥	١٢,٥٠٠,٠٠٠
تركيا . . .	تحسين القوى الكهربائية والرى والتحكم فى الفيضان	٥٢/ ٦/١٨	٥٧—٧٧	٤, ٧٥	٢٥,٢٠٠,٠٠٠
تركيا (ضامنة)	نقد أجنبى لتحسين الصناعة . .	٥٠/١٠/١٩	٥٧—٦٥	٣, ٧٥	٩,٠٠٠,٠٠٠
روسيا الجنوبية (المملكة المتحدة ضامنة)	تحسين القوى المحركة	٥٢/ ٢/٢٧	٥٦—٧٧	٤, ٧٥	٢٨,٠٠٠,٠٠٠
روسيا الشمالية (المملكة المتحدة ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية ومعدات التليفون	٥٠/ ٨/٢٥	٥٥ — ٧٤	٤, ٢٥	٣٣,٠٠٠,٠٠٠

(تابع) جدول رقم (١٧)

البلد	أغراض القرض	تاريخ القرض	سنوات الاستحقاق	معدل الفائدة بما فيه عمولة البنك (فى المائة)	مقدار القرض بالدولارات
يوجوسلافيا .	معدات لانتاج الاخشاب . . .	١٩٤٩/١٠/١٧	٥٠—٥١	٣,٥	٢ ر٧٠٠,٠٠٠
يوجوسلافيا .	القوى الكهربائية واستخراج الفحم والمعادن.	٥١/١٠/١١	٥٥—٧٦	٤,٥	٢٨ ر٠٠٠,٠٠٠
يوجوسلافيا .	توسيع القوى الكهربائية والتعدين والمواصلات . . .	٥٣/ ٢/١١	٥٦—٧٨	٤,٨٧٥	٣٠ ر٠٠٠,٠٠٠
					(*) ١ر٥٩٠ر٧٦٦ر٤٦٤

(*) هذا بخلاف ٧٢ر٨٥٢ر٠٠٠ دولارا اقترضتها البرازيل وايسلندا ونيكاراجوا واتحاد جنوب افريقيا منذ أول يوليو الى ٤ سبتمبر ١٩٥٣ فيكون مجموع القروض كلها — كما ذكرنا — ١ر٦٦٣ر٦١٨ر٤٦٤ دولارا .

كتب للمؤلف

---

١ – اقتصاديات البنوك .

٢ – نظرية القيمة .

٣ – نظرية التوزيع .

٤ – فى القيمة والتوزيع بالاشتراك مع الأستاذ وهيب مسيحه .

٥ – قصة النقود بالاشتراك مع الأستاذ وهيب مسيحه .

LIBRARY

332.6:B35bA:c.1
البيه ،عبد المنعم
بحث في استثمار رؤوس الأموال الاجن
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01000008

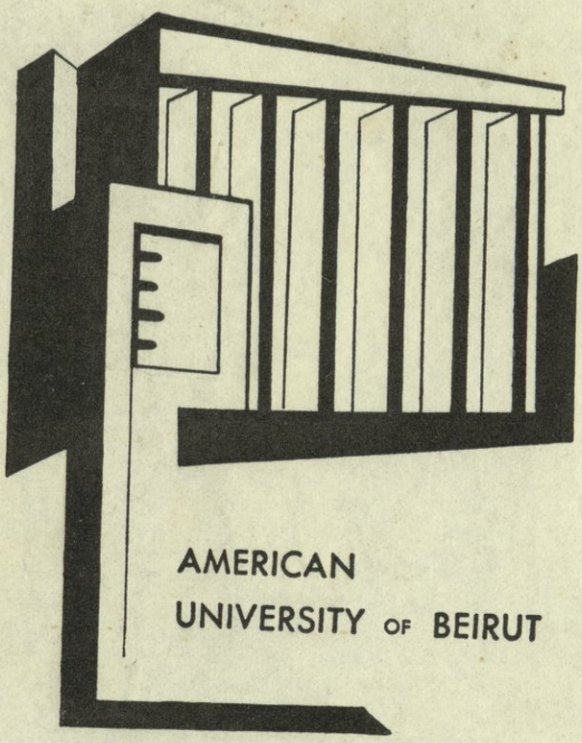

332.6
B356A
c.1